الأمم المتحدة

A/64/PV. 99

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٩٩**
الاثنين ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة آيتيموفا (كازاخستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع الجريمة والعدالة الجنائية

الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدتي، وللجميع.

(تكلم بالعربية)

أود بداية أن أعرب عن تقديري لجهود العضوية العامة للأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد الجمعية العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمناقشة تحقيق عالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها الملحقة وتعزيز التعاون على جميع المستويات بين أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواجهة تفشي ظاهرة الجريمة المنظمة من خلال المبادرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

كما أود أن أثني على الجهود المتعددة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على صعيد توفير المساعدة اللازمة للدول، وخاصة النامية منها، لتعزيز وتطوير قدراتها وصقل خبراتها الوطنية من خلال المساعدات الفنية والتقنية، وبما يمكنها من دعم كوادرها البشرية ومؤسساتها الوطنية لمواجهة الآفات الاجتماعية العديدة ومن بينها الإرهاب والفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أنواعها.

فقد فرضت التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتلاحقة على المجتمع الدولي تحديات جسام، انعكست آثارها على قدرة أعضائه في مواجهة الجريمة المنظمة بأنواعها المختلفة؛ فنحن اليوم لا نواجه جريمة واحدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

بعينها كالاتجار بالمخدرات أو البشر أو غسيل الأموال وغيرها، بل بتنا نعيش في عالم تتشابك فيه خيوط الجرائم بأنواعها، بتعدد أسبابها وتنوع جذورها. ويزيد من خطورة الوضع التشابك والتداخل القائم بين أنواع الجرائم، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة في ظاهرة العولمة. فلا نستطيع أن نتحدث عن تحقيق عالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها دون تناول الجهود الدولية والإقليمية على صعيد مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة، وعلاقاتها بظاهرة الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال، وتمويل الإرهاب.

وإذ تقدر مصر جميع الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة من خلال التعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين، ومع الجهات الوطنية في الدول الأعضاء، فإن بلورة إطار مشاركة فعالة بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، خاصة القارة الأفريقية، ما زال يتطلب خطوات جادة لتطوير هذا الجهد المشترك، من خلال مبادرات وخطط عمل دولية تدعم تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها الإضافية. من الضروري هنا أن أشدد على أن نجاح جهود إعادة الإعمار والبناء في أفريقيا يرتبط ارتباطا جذريا بزيادة دعم الأمم المتحدة لخطط عمل الدول الأفريقية واستراتيجياتها وقدراتها الذاتية على مكافحة الجريمة المنظمة في القارة، خاصة وأن استمرار هذه الظاهرة بات يقوض جهود إحلال السلام في عدد من مناطق الصراع في القارة، ويزيد من تأجج النزاعات ويوفر الدعم لشبكات الإرهاب العالمية، ويقوض الجهود الوطنية في القارة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الصدد، فعلينا البناء على التقدم الذي حققه المجتمع الدولي على صعيد التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، عن طريق بلورة استراتيجيات وخطط عمل دولية من خلال الأمم المتحدة تعزز التعاون في هذا المجال، وتدعم القدرات الإقليمية والوطنية لصياغة إطار تعاون شامل عابر للقارات والتجمعات الجغرافية، يستند إلى القدرات الوطنية للدول الأعضاء ويراعي خصوصياتها وجذور المشكلات الرئيسية، وبما يساهم في تشجيع الدول غير الأطراف في المعاهدة على الانضمام لها.

ما زالت الجهود الدولية فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للمرأة والطفل تحتاج للمزيد من الدعم. فرغم المواثيق الدولية المتعددة التي تكافح هذه الظاهرة وفي مقدمتها الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها الملحقة ومن بينها بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، إلا أن الإحصائيات الدولية ما زالت تشير إلى معاناة أكثر من ١٢ مليون فرد من العمالة القسرية، غالبيتهم من النساء والأطفال، وأن أرباح الاستغلال الجنسي للمرأة والطفل تجاوزت ٢٨ بليون دولار، وبما يجعل الاتجار بالبشر، سواء للاستغلال الجنسي أو العمالة القسرية أوتجارة الأعضاء البشرية، ثالث أكبر جريمة منظمة في العالم بعد تجارة السلاح والمخدرات.

ومن نفس هذا المنطلق علينا أن ندرك أن الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الراهنة غير كافية للتعامل مع هذه الظاهرة، وهو ما حدا بمصر على مدار السنوات الماضية أن تبدأ حملة وطنية لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر تكاتفت فيها جهود المؤسسات الوطنية التشريعية والاجتماعية والسياسية لمكافحة هذه الظاهرة، حيث قادت سيدة مصر الأولى تلك الجهود بحكمة واقتدار، ونجحت في تحريك القضية على جدول الأعمال العالمي، من خلال مشاركتها في قيادة منتدى مكافحة الاتجار بالبشر في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر في فيينا في شباط/فبراير ٢٠٠٨، وإطلاق حملة عالمية تحت شعار ”إنهاء الاتجار في البشر الآن“ تتبناها حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام. كما تعمل وزارة الخارجية المصرية على التنسيق بين جميع

الجهات الوطنية في سبيل تفعيل السياسات والجهود على المستوى الوطني لمكافحة ومنع جريمة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا وتقديم مرتكبيها للعدالة. وإدراكاً من مصر للأبعاد الدولية والإقليمية لهذه الجريمة البشعة، وواقع أن أفريقيا من أكثر مناطق العالم معاناة من هذه الظاهرة، فقد حرصت على حشد الجهود الأفريقية لمكافحتها، ودفعت نحو اعتماد قرار قمة الاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ، الذي أكد دعم أفريقيا ومشاركتها الكاملة في صياغة خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، تتضمن أُطُرا فعالة لتعزيز التعاون الدولي على ضوء الأحكام والمعايير المصوغة في العديد من استراتيجيات وخطط العمل الإقليمية الأفريقية والآسيوية والأوروبية والعربية وغيرها، بالتنسيق مع الجهات الحكومية والإقليمية الدولية الفعالة في هذا المجال، وبإشراف رئيس الجمعية العامة. كما تضمن إعلان شرم الشيخ الصادر عن القمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، التزاماً واضحاً من دول الحركة – التي تتشرف مصر بقيادتها لفترة ثلاث سنوات – بالعمل نحو اعتماد خطة عالمية للقضاء على الاتجار بالبشر.

ويجسد هذا التوجه من الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز إدراكا متزايدا بأن الإطار القانوني لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر يحتاج إلى تحرك موازٍ، من خلال خطة عمل عالمية تضع استراتيجيات وبرامج التنفيذ والتعاون في إطار تنفيذي شامل، تتكامل وتنسق في مضمونه جميع الجهود الراهنة في هذا المجال. وإننا لعلى ثقة بأن المجموعات الجغرافية والتجمعات السياسية كافة في الأمم المتحدة ستدعم مسيرتنا الحالية للتفاوض على خطة عمل عالمية.

وتُدين مصر بشدة الهجمات الإرهابية مهما كانت دوافعها ومبرراتها، وتُشدد على ضرورة معالجة جذور الإرهاب وإزالة أسبابه الكاملة، وبخاصة الأسباب السياسية والاقتصادية والأمنية. وفي هذا الصدد، تؤكد مصر ضرورة تنشيط عملية التفاوض بشأن الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، وإعادة النظر في تعريف العمليات الإرهابية، للتفرقة بين العمل الإرهابي والأعمال المشروعة التي تقوم بها حركات التحرر الوطني في إطار ممارستها لحقها في تقرير المصير، وفقاً للقانون الإنساني الدولي.

وفي الإطار نفسه، تود مصر التذكير بأن اعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب تُشكل نقطة تحول رئيسية، انتقلت بالتعامل الدولي مع الظاهرة إلى مرحلة جديدة، بهدف تعزيز ومراجعة إطار دولي شامل لدعم التعاون والتكامل في معالجتها. لذا، ترى مصر أن المناخ الدولي الراهن بات ملائما لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب، تحت إشراف الأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى تعريف محدد للإرهاب، يُفرق بين القواعد القانونية لمكافحة الإرهاب والقانون الإنساني الدولي، بما يُسهم في سرعة الانتهاء من الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب. ونأمل أن يُعقد هذا المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة. ومن هذا المنطلق، فإن مراجعة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر من هذا العام تكتسب أهمية متزايدة، تتوازى مع أهمية صياغة خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، باعتبارهما أسساً واضحة للتعاون الدولي. وإننا نتطلع نحو مراجعة مستمرة تقود إلى تحقيق نتائج أفضل في المستقبل القريب.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للاتحاد الروسي.

السيد تشيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نعيش في عصر عولمة يُتيح إمكانات هائلة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع. لكن الحدود المفتوحة، ومفاهيم الأسواق الحرة والإنجازات التكنولوجية المختلفة لا تقتصر على كونها مُجدية لشعوب العالم، بل

يستفيد منها بفعالية منظمو الجريمة المنظمة، للوصول إلى أبعد من الحدود الوطنية ونشر مخالبهم في جميع أرجاء العالم.

ويتصدر القائمة الطويلة من الأولويات الاستراتيجية للمجتمع الدولي، في مكافحة الجريمة العابرة للحدود، الإرهاب، والاتجار غير القانوني بالمخدرات، والاتجار بالبشر والفساد والجريمة الإلكترونية. وهذه الجرائم وسواها تُهدد النمو الاقتصادي للعالم، وتُعيق التطور المتَسق للمجتمعات الوطنية. والوسيلة الوحيدة الفعالة لمكافحة هذه الظواهر في عالم اليوم هي أن تبذل جميع الدول جهوداً مشتركة، تستند إلى أساس قانوني دولي صلب.

لقد أيدت روسيا دائما تسخير الإمكانية الكاملة للأمم المتحدة في إعداد استراتيجية دولية متفَق عليها، وأساس قانوني عالمي للمجتمع الدولي، لمنع الجريمة والنهوض بالعدالة الجنائية. وفي هذا السياق، تكتسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي نحتفل بذكراها السنوية العاشرة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أهمية أساسية لتدعيم الجبهة العالمية لمكافحة الجريمة. فقد كان إقرار الاتفاقيتين إنجازا كبيرا في توحيد الجهود لمكافحة الجريمة المنظمة. وإننا نحث جميع الدول على الانضمام إلى هذين الصكين.

ويجب علينا أن نواصل جهودنا، تحت إشراف الأمم المتحدة، لإعداد استراتيجية منهجية لمكافحة الجريمة، من شأنها تحديد أولويات واضحة في مكافحة التحديات والمخاطر الجنائية الجديدة. وفي الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية باليرمو، التي ستُعقَد في فيينا في تشرين الأول/ أكتوبر، سيكون من المهم النظر في الوسائل والسبل لتعزيز قدرة المجتمع العالمي على مكافحة الجريمة، وفي الجوانب الرئيسية لتطبيق الاتفاقية، بما يشمل مسألة مساعدة الدول الأطراف في الوفاء بالتزاماتها وفقاً للمعاهدة. وعلى صعيد إنشاء آلية استعراض لتنفيذ اتفاقية باليرمو، هناك حاجة إلى اتخاذ نهج متدرج أو مرحلي نحو هذه المسألة، يأخذ في الحسبان تجربة آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وتعتبر روسيا مكافحة المخدرات الآتية من أفغانستان أحد أهم الجهود لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولا تزال الأراضي الأفغانية المصدر الرئيسي للمواد الأفيونية والحشيش في العالم قاطبة. ونحن نشهد اتجاها بالغ السلبية، بما يشمل التنسيق والتشارك في الهياكل الأساسية بين منتجي المخدرات والمنظمات الإرهابية في ذلك البلد. كما تعتبر روسيا القرارات المتخذة في إطار مبادرة ميثاق باريس، برعاية الأمم المتحدة، أساسا جيدا لتعاون دولي متزايد في مكافحة خطر المخدرات الأفغانية.

وتساعد روسيا دولا عديدة في تدريب موظفي إنفاذ القوانين لمكافحة الجريمة المنظمة. وتقوم سُلطات إنفاذ القوانين الروسية، وبخاصة وزارة الداخلية، بتقديم هذه المساعدة إلى الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وأفغانستان. ونحن بصدد تنظيم دورات تدريبية بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتدريب خبراء الدول الأطراف على استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

تؤمن روسيا بأنه لا يزال لدى الأمم المتحدة إمكانيات يمكن توظيفها فيما يخص القانون الدولي المنشأ بموجب المعاهدات. فما زالت مجالات مثل الجرائم الحاسوبية محل النظر وفقا للقانون الدولي، ونشدد على أهمية اعتماد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الجرائم الحاسوبية. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويحدد إعلان السلفادور، المعتمد خلال المؤتمر، توصيات بشأن التدابير التي ينبغي للجنة المعنية

بمنع الجريمة والعدالة الجنائية اتخاذها، تشمل إنشاء فريق خبراء حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالجريمة الحاسوبية، ما سيُعد تطورا إيجابيا.

ونعتقد أن أحد العناصر الهامة الأخرى في سياق التعاون الدولي لمكافحة الجريمة يمكن أن يكون إبرام اتفاقية شاملة بشأن التسليم والمساعدة القانونية. ونعتقد أن التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية كهذه سيكون خطوة إيجابية. وللتمكن من توفير مساعدة أكثر فعالية للدول في تصديها للجريمة المنظمة تحت رعاية الأمم المتحدة، نحتاج إلى تعزيز القدرة التحليلية لهيئتها الرئيسية الناشطة في هذا المجال، وهي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. يتعين على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يضطلع بدور رئيسي وأن يحسن من تحليله للاتجاهات العالمية التي ينحوها النشاط الإجرامي عبر الوطني، فضلا عن تلخيص ونشر أفضل الممارسات من أجل التصدي للتهديدات الإجرامية.

ترى روسيا قيمة مضافة لا تنكر في الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لمكافحة العديد من أنواع الأنشطة الإجرامية. ونحن ندعو الدول والقطاع الخاص على السواء إلى تنفيذ البرامج الملائمة. ونذكر بخبرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة في ذلك الميدان.

ونظرا لجسامة التحدي الذي تمثله الجريمة بالنسبة للمجتمع المدني، يعتقد الاتحاد الروسي أنه لا ينبغي لهذه المسائل أن تضيع بين أولويات الأمم المتحدة الأخرى. ونرحب بمبادرة الجمعية العامة والكيانات الأخرى للأمم المتحدة للفت الانتباه بشكل خاص إلى هذه المسائل ولمساهمتها بكل نشاط في تعزيز الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الجريمة. وتجدد روسيا التزامها بمواصلة التعاون البناء، تحت إشراف الأمم المتحدة، لإرساء سياسة وتشريع مشتركين بشأن مكافحة الجريمة، كما تجدد التزامها بزيادة التعاون الدولي بشأن إنفاذ القانون، إلى جانب الجهود المبذولة لمواءمة الإجراءات الوطنية المعمول بها والممارسات المتبعة لإنفاذ القانون.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد إبنير (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة في المناسبة الهامة للذكرى العاشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – اتفاقية باليرمو – وبروتوكولاتها. وتؤيد النمسا كليا البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي خلال الجلسة العامة السابعة والتسعين وتود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية اليوم.

مثلما أشار مجلس الأمن مؤخرا (انظر S/PRST/2010/4)، تُشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدا متناميا يتربص بالسلام والأمن. فهي تهدد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كما تقوض التنمية. ومن شأنها، في الدول التي تضعف فيها سيادة القانون، أن تهدد بشكل متواصل الاستقرار السياسي والاقتصادي. ومثلما أُبرز في التقرير الأخير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المعنون ”عولمة الجريمة“، فقد أصبحت الأسواق والشبكات الإجرامية مراكز قوةٍ رئيسية.

واتفاقية باليرمو هي الصك الدولي الرئيسي المتاح لمواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة المعقدة. وبالتالي، إنه لمن الأهمية بمكان أن توقع كل الدول على الاتفاقية وبروتوكولاتها وتصادق عليها، وأن تعتمد قوانين على المستويين الوطني والمحلي لتنفيذ هذه الصكوك الدولية. إن ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تصبح بعد أطرافا في

الاتفاقية وبروتوكولاتها. وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل الممتاز الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تعزيز التصديق العالمي وتوفير المساعدة للجهات المعنية إلى جانب جهوده المبذولة لتيسر التعاون الدولي.

لقد آن الأوان لإنشاء آلية استعراض قوية وفعالة تُعنى باتفاقية باليرمو. فمن شأن آلية كهذه أن تساعد في زيادة الوعي بشأن الاتفاقية، وتعزيز التعاون الدولي وتحسين قدرتنا على الرد على تهديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما نعتقد أنه ينبغي لمنظمات المجتمع المدني الاضطلاع بدور مهم في هذه العملية. ونأمل أن يقوم مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي سيعقد دورته الخامسة بفيينا في شهر تشرين الأول/أكتوبر، بوضع اللمسات الأخيرة لإنشاء آلية لرصد الامتثال للاتفاقية.

من بين أخطر الجرائم التي نواجهها اليوم الاتجار بالبشر. ورغم الحظر الدولي وجميع الجهود المبذولة لمنعه، لا يزال هذا الشكل الجديد للعبودية مترسخا. إذ يتم الاتجار بملايين الأشخاص عبر العالم سنويا، مع تعرض أضعفهم، ولا سيما الأطفال، للخطر. وفي سياق الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر، تلتزم النمسا التزاما راسخا بنهج يعتمد على حقوق الإنسان. وهي طرف في كل الصكوك القانونية ذات الصلة وتعتبر إنجاز التزاماتها أولوية.

وعلاوة على ذلك، نولي أهمية مماثلة لكل واحد من العناصر الرئيسية الأربعة، المتمثلة في المنع، والحماية، والملاحقة القضائية، وإقامة الشراكات. وتدعم النمسا العمل الممتاز الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وترحب بالمساهمة القيمة لمبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر في هذا الميدان. وتتابع النمسا عن كثب المفاوضات الجارية بشأن خطة عمل عالمية في ما يخص الاتجار بالبشر.

إن ارتباط الأعمال الإرهابية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في تزايد. ولا يمكن التصدي بشكل ناجع لهذا التحدي إلا عن طريق نهج عالمي منسق، تكون الأمم المتحدة المحفل الملائم له. ونقدر تقديرا بالغا العمل الممتاز الذي اضطلع به فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في توفير المساعدة الفنية وبناء القدرات في هذا الميدان.

إن الفساد عقبة رئيسية تعيق مسار الدول نحو التنمية. وفي هذا الصدد، أود لفت الانتباه إلى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، التي ستنشأ في لكسمبرغ، قرب فيينا، النمسا، في أواخر هذا العام. وهذه الأكاديمية مبادرة مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والنمسا، كما يدعمها بشكل قوي المكتب الأوروبي لمكافحة التزوير إلى جانب مجموعة متنامية من الجهات ذات المصلحة على الصعيد الدولي. ستعمل المؤسسة كمركز امتياز دولي متعدد التخصصات والثقافات في ميادين التثقيف حول مكافحة الفساد، والتدريب عليها، والتعاون والبحث في مجالها. وستُسهم إسهاما كبيرا في التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ستشجع الأكاديمية تبادل الرأي بين الخبراء، والأكاديميين، والموظفين المدنيين، والممارسين من القطاع الخاص وممثلي منظمات المجتمع المدني. وتهدف إلى إدخال طابع الاحترافية على أعمال مكافحة الفساد وتعزيز فعاليتها وكذلك إلى وضع معايير وتحديد أفضل الممارسات للبحث والتثقيف في مجال مكافحة الفساد. وفي الثاني والثالث من شهر أيلول/سبتمبر، سيُدعى ممثلو مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات

الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني لحضور مؤتمر في فيينا بهدف تعزيز أسس الأكاديمية.

وقد دعمت النمسا بقوة إنشاء الأكاديمية وهي ستفعل ذلك في المستقبل.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ناي (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويقدر وفدي تقديرا بالغا مبادرة الرئيس لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي يُؤكد على الأهمية الحاسمة التي تكتسيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. إن تلك الوثيقة ليست هي أهم الوثائق القانونية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فحسب، بل هي أيضا خارطة طريق لا غنى عنها للعمل الدولي لمكافحة التهديدات الحالية والمستقبلية الناجمة عن النشاط الإجرامي المنظم. كما أن البروتوكولات الاختيارية الثلاثة الملحقة بالاتفاقية، التي تتعامل مع الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين والأسلحة النارية، هي الأخرى ذات أهمية بالغة. وقد صدقت ألمانيا على الاتفاقية وعلى اثنين من بروتوكولاتها في عام ٢٠٠٦، كما وضعت تشريعا ملائما بشكل تام بهدف التصديق على البروتوكول المعني بالأسلحة النارية.

تكمن قيمة جلسة الجمعية العامة هذه في زيادة الوعي لدى الحكومات، والممارسين، ووسائل الإعلام والجمهور. فلنوحد قوانا لمكافحة هذه الآفة المتناهية الخطورة، التي لا تهدد الأفراد فحسب، بل مجتمعات، واقتصادات ودول بأكملها. إن الدورة الخامسة لمؤتمر الدّول الأطراف في الاتفاقيّة، التّي ستعقد بفيينا في تشرين الأول/أكتوبر، هي المحفل الملائم لدفع جدول أعمالنا المشترك من أجل المضّي قدما في مكافحة الجريمة المنظمة. وهي ستجمع ١٥٥ بلدا صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنيّة وانضمت إليها، ونهيب بالدول التي لم تصدق عليها بعد أن تجعل التصديق عليها أولوية.

إنّ ألمانيا تقدّر النّظرة المستقبليّة التي قدّمت في مناسبات سابقة بشأن الظواهر الجديدة في ميدان الجريمة، كالجريمة الحاسوبية، وانتحال الهوية، والجرائم البيئية، وأعمال القرصنة، والمنتجات والأدوية المغشوشة، وكذا الاتجار غير المشروع بالملكية الثقافية. إنه بالفعل لمن الأهميّة بمكان إلقاء نظرة عن قرب على هذه المسائل والنّظر في نوع التّدابير التّي ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها.

تقتضي مهمتنا المشتركة، في المقام الأول، ضمان تنفيذ الصكوك القانونية الموجودة بشكل تامّ وشامل وكذلك ضمان الانتفاع من المنتديات القائمة والعاملة. ونحن على اقتناع تام بأنه يمكن معالجة الأغلبية الكبرى من المسائل الإجراميّة الجديدة عبر الصكوك الموجودة، وبالخصوص اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنيّة. وينبغي لنا اتخاذ موقف احترازي حيال إنشاء صكوك جديدة للقانون الدولي، كالاتفاقيات أو البروتوكولات. إذ ينبغي أن يُسبق أيّ مشروع لإنشاء صكّ قانوني جديد بتحقيق شامل بشأن حاجتنا الحقيقية لهذا الصك وبشأن قيمته المضافة المحتملة.

كما ينبغي لنا توخيّ الحساسية إزاء المجالات والحالات التي تقع إلى حدّ بعيد ضمن مسؤوليّة وكالات أخرى للأمم المتحدة، كاليونسكو، كما هو الحال بالنسبة لحماية الملكيّة الثقافيّة. ينبغي أن نتّأكّد من عدم وجود ازدواج لا داعي له، آخذين في الاعتبار الهدف المهم لخطة الأمم المتّحدة الإصلاحية، المتمثّلة في تحقيق المزيد من التيسير والمواءمة في جهودنا ووسائل عملنا. وعلينا التّأكد من أنّ

المهامّ التّي تُوكلها الوفود إلى أجهزة الأمم المتّحدة ووكالاتها مقرونة بعضها ببعض إلى أقصى حدّ ممكن.

وأودّ أن أختم كلمتي بشكر رئيس الجمعيّة العامّة ومنظّمي هذه الجلسة الخاصّة على إتاحة الفرصة لنا لمناقشة مسألة حيويّة كهذه والنّظر فيها. وينبغي لنا مواصلة تعزيز جهودنا لمكافحة الجريمة المنظّمة. وهي لن تتوقّف أو تختفي إلا إذا ضيّقنا عليها الخناق أكثر. وألمانيا على استعداد للاضطلاع بدورها في ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثّلة قطر.

الآنسة آل ثاني (قطر): السيدة الرئيسة، أود بداية أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى وكذلك على تنظيم الحوار التّفاعلي الأسبوع الماضي، فيما يعتبر خطوة مفيدة لصالح حشد الدعم السياسي الذي لا غنى عنه لتفعيل الإطار القانوني الجيد لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية المتمثل في اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنيّة وبروتوكولاتها.

ويأتي هذا الاجتماع في ظل امتداد أثر العولمة ليصل إلى الجريمة بما فيها الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي باتت واقعا ملموسا تعاني منه مختلف الدول، مما يعرض مصالحها وأمنها واقتصادها للخطر. وبالإضافة إلى العولمة وآثارها فإن جرائم تكنولوجيا المعلومات قد تطورت تطورا هائلا، مما يتطلب تعاونا وتنسيقا فيما بين الدول من أجل مواجهة تلك الجرائم المستحدثة التي تتخطى الحدود الجغرافية للدول، كما تتخطى الأعراف وتتطلب نهجا جديدا للتصدي لها ولمرتكبيها الذين ليسوا بالمجرمين التقليديين. وتبرز الحاجة إلى تفهم الجريمة الإلكترونية من المنظور الإقليمي والدولي وتبادل الخبرات في هذا المجال لمواكبة هذا التطور التكنولوجي العابر للحدود الوطنية. وفي ظل هذا البعد الدولي للجريمة يكتسب التعاون والتنسيق على المستويين الدولي والإقليمي أهمية حاسمة بالنسبة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

ودولة قطر إدراكا منها لتلك الأهمية فقد انضمت في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لعام ٢٠٠٠، وانضمت في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى بروتوكول الأمم المتحدة المكمل للاتفاقية الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال. ثم استضافت دولة قطر عددا من المؤتمرات الدولية في مجال مكافحة الجريمة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٨، والاجتماع الثاني لفريق عمل منظمة الشرطة الدولية المعني بجرائم تكنولوجيا المعلومات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العام الماضي.

كما أنه من دواعي سروري في هذا الصدد أن أنوه إلى أن دولة قطر ستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في الدوحة عام ٢٠١٥، وذلك وفقا لقرار المؤتمر الثاني عشر الذي عقد في مدينة سلفادور بالبرازيل في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وعلى صعيد التعاون الثنائي فإن السلطات القطرية المختصة تستمر بالتنسيق والتعاون الوثيق والبناء مع نظرائها في المنطقة والدول الصديقة لضمان سرعة الإجراءات وتبادل المعلومات بما يتجاوب مع الوتيرة السريعة لتطور الجريمة، كما تواصل تشاورها مع الدول الصديقة بشأن المواقف الوطنية وكذلك التعاون والتنسيق في المحافل الدولية إزاء الجريمة العابرة للحدود وغيرها من القضايا القانونية العالمية مثل قضايا مكافحة الفساد. وتتخذ دولة قطر التدابير الكفيلة بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص.

إن الاتجار بالبشر هو أحد أسوأ مظاهر الجريمة المنظمة المتعددة الحدود الوطنية. فكثيرا ما يكون ضحايا

الاتجار بالبشر من دولة غير الدولة التي يتم استغلالهم فيها وكثيرا ما تكون الجريمة قد تم الإعداد والتخطيط لها في دولة أخرى، أو أن الجناة يفرون إلى دولة خلاف الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة، مما يستلزم التنسيق والتعاون. وقد استضافت عاصمة بلادي في شهر آذار/مارس الماضي منتدى الدوحة التأسيسي للمبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي تم فيه بحث جرائم الاتجار بالبشر ووسائل التعاون الأمني الذي يمكن من مكافحتها على المستوى الإقليمي العربي، سواء من خلال تبادل الخبرات والمعلومات في المجالات ذات الصلة أو التعاون في ملاحقة المتهمين والتسليم المراقب للأشخاص والأشياء أو المراقبة والتحري عبر الحدود.

وعلى مستوى الجمعية العامة فقد كانت دولة قطر عضوا في مجموعة أصدقاء الاتفاقية لمكافحة الاتجار بالبشر، كما تشارك في المشاورات الجارية حاليا في إطار العملية الهادفة إلى وضع خطة عالمية لمكافحة الاتجار بالبشر. وإننا نعتقد أن وضع خطة كهذه هو أمر حتمي وضروري للتنفيذ الفعال للاتفاقية. وعليه فإننا ندعو إلى العمل على الإسراع بوضعها وتنفيذها بأسرع وقت ممكن وقبل انتهاء الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. خاصة وأن ملامح الخطة قد اتضحت من خلال المشاورات برعاية الميسرين اللذين تم تعيينهما لهذا الغرض.

الرئيسة بالنّيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لإكوادور.

السيد كاريون – مينا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): بالنسبة لإكوادور، بما أن ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مسألة عالمية، ينبغي للمجتمع الدولي معالجتها بشكل مشترك. كما يعتقد بلدي أن التعاون الثنائي يعد بالغ الأهميّة، خاصّة بين الدّول الشقيقة، بوصفه آلية تنسيق تجمع معا خطط العمل والسياسات المنتهجة والمشاريع الوطنية. وينبغي أن يستند التّعاون في جميع الأحوال إلى المبادئ الأساسية للتّعايش والاحترام من أجل صون سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

إن التنفيذ التام للاتفاقية وبروتوكولاتها هو الأساس لتحقيق تعاون دولي شفاف وشامل وموضوعي، يجنبنا الممارسات والتقييمات الإنفرادية التي تقلل من أثره ونطاقه تشوه الأهداف الرئيسية لتلك الصكوك.

إن الاتجار بالبشر أحد أشنع الأشكال المختلفة للجريمة عبر الوطنية. فهو شكل معاصر للعبودية، وبسبب آثاره المدمرة إلى جانب شدة ضعف ضحاياه، يمكن اعتباره جريمة ضد الإنسانية. وينبغي النظر إلى هذه الجريمة الشنعاء من منظور المسؤولية المشتركة، حيث أن المنظمات الإجرامية تستغل الظروف الاجتماعية والاقتصادية كالفقر في البلدان النامية لإشباع الشهية النهمة للاستغلال الجنسي، والمواد الإباحية والعمل الخفي والمهين فيما يسمى بالبلدان المستهلكة. إن هذا السلوك يجعل من البشر مجرد سلعة، فيؤدي حتى إلى الاتجار الشنيع بالأعضاء البشرية.

لهذه الأسباب، فإن بلدي، إكوادور، يدعم مبادرة اعتماد استراتيجية عالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص عبر خطة عمل أو آلية أخرى مماثلة، من شأنها توفير إطار عمل متسق، ومتوازن وشامل للاتفاقية وبروتوكولاتها. ونحن سعداء لأننا دعمنا مختلف القرارات المتعلقة بهذه المسألة التي نوقشت في شتى منتديات الأمم المتحدة. وسيمكن هذا الصك الدولي من سد الثغرات القانونية الموجودة، وندعو كل الدول إلى الانضمام إلى هذه المبادرة وغيرها من المبادرات بغية وضع حد لهذا الشر العابر للأوطان.

وتماما كما كان الأمر بالنسبة لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال،

يتطلب التنفيذ التام لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو عملا فوريا بشأن التعاون الدولي في إطار الركائز الثلاث لهذا الصك وهي المنع والحماية ومعاقبة المنظمات الإجرامية التي مردت على هذه الأنشطة في بلدان الأصل والمرور والمقصد. ونظرا لطابع هذه المنظمات الإجرامية الخفي ولخوف الضحايا من الانتقام، يصعب للغاية تفكيكها.

لا شك في أنه لا يمكننا تعزيز كفاحنا ضد الاتجار بالمهاجرين مع استمرار الفقر وعدم المساواة اللذين تواجههما البلدان النامية حاليا ومع استمرار إغلاق الحدود، بالإضافة إلى جميع أنواع القيود أمام الهجرة والآليات القانونية التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية. فهذه القوانين بدلا من معاقبة المجموعات الإجرامية التي تربح من هذا الاتجار، تعاقب في الحقيقة، المهاجرين.

بالنسبة لإكوادور، لا وجود لبشر غير شرعيين. على العكس، ما نراه هو إجراءات غير شرعية تهدد كرامة الإنسان. وعليه، فإن إكوادور تؤمن بتنفيذ القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، من بين جملة اتفاقيات أخرى. إن هذا هو السبيل الأمثل لتحقيق تعاون فعال في مجال منع الاتجار غير المشروع بالمهاجرين والحماية منه والمعاقبة عليه. ويكمل ويعزز البروتوكول والاتفاقية أحدهما الآخر. وتأسف إكوادور لأن العديد من البلدان المستقبلة للمهاجرين لم تصدق بعد على الاتفاقية، بل على العكس، فقد شددت سياساتها للهجرة باتخاذ إجراءات تجرم الأشخاص المهاجرين عوض مواصلة العمل على مقاضاة ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم.

على المستوى الوطني، أحرزت إكوادور تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة في تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها. وقد اعتمدت خطتنا الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦، عبر ممارسة متعددة التخصصات تمت بين الحكومة والمجتمع المدني، وهي تهدف إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمراهقين وغيرهم من المجموعات المستضعفة. وبغية العمل بأحكام البروتوكول المعني بمكافحة تهريب المهاجرين، اعتمدت إكوادور خطة وطنية معنية بالمهاجرين، تسمح بالعودة الطوعية في ظل ظروف كريمة وآمنة عبر تقديم حوافز اقتصادية واجتماعية بهدف تشجيع تراجع هذا الاتجار.

وفيما يتعلق بغسل الأموال والتمويل غير المشروع، دخل قانون يقضي بقمع غسل الأموال حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٠٥ بإكوادور. وهو لا يعاقب الاتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة به فحسب، بل على جميع الأنشطة الأخرى غير المشروعة التي تهدد أمن واستقرار الدولة ومجتمعها. ويتيح لنا هذا القانون تنفيذ ما تنص عليه أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشكل عادل، إلى جانب الأحكام الصادرة عن الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والصكوك الأخرى ذات الصلة اعتمدتها إكوادور ووقعت وصدقت عليها.

يعتبر تشريعنا غسل الأموال جريمة قائمة بذاتها، دون الحاجة إلى ذكر الجرائم التي تسبق غسل الأموال. وهو الحال بالنسبة لتمويل الإرهاب، الذي يعد نشاطا غير مشروع، لأن أعمال الإرهاب تعتبر جريمة في قانون إكوادور الجنائي. وتستثمر إكوادور موارد اقتصادية وبشرية ضخمة لمكافحة جريمة غسل الأموال، بما في ذلك الأموال التي قد تكون لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بأعمال الإرهاب. ولهذا السبب، يرفض بلدي القرار غير المنصف والمتسرع القاضي بإدراجها في حيثيات شهر شباط/فبراير بشأن غسل الأموال من قبل مجموعة العمل المالي. وفي هذا الصدد، إكوادور مستعدة لاستقبال لجنة رفيعة المستوى تضم كلا من مجموعة العمل

المالي لمنطقة أمريكا الجنوبية المعنية بغسل الأموال، ليتسنى لنا، في الموقع الأصلي، تأكيد وتقييم أوجه التقدم المهمة التي أحرزتها إكوادور بالفعل في مجالات مكافحة الإرهاب، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة.

وأخيرا، تؤكد إكوادور مجددا أنها ستواصل التعاون بكل حزم مع المجتمع الدولي لاستئصال هذه الآفات، مع الحرص دائما على المحافظة على الاحترام التام لحقوق الإنسان والصكوك القانونية الدولية التي يمثل بلدي طرفا فيها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد دبكيوناس (بيلاروس) (تحدث بالروسية): تكتسي مسألة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أهمية خاصة في فترة التحضير الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وإلى جانب الأزمة المالية وأزمة الغذاء والطاقة، لا تهدد الجريمة المنظمة عبر الوطنية بتعطيل المجتمع الدولي عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فحسب بل تهدد كذلك بقلب بعض النتائج الإيجابية التي أحرزت فعلا.

كان اعتماد الجمعية العامة منذ عشر سنين مضت لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها المعنية بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين إلى جانب اعتمادها اللاحق للبروتوكول المعني بمكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها على نحو غير المشروع، خطوات سليمة وحسنة التوقيت.

قد أنجز الكثير على المستويين الوطني والدولي. ولكن، حتى وإن تمكننا في السنوات العشر الماضية من كبح جماح الجريمة المنظمة، فإننا لم نقض عليها قط. ولإحراز نجاح ملموس أكثر ينبغي لنا تغيير النهج الذي نتبعه لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. واليوم بغض النظر عن التعاون والتنسيق الجاريين في الجهود المبذولة من أجل إنفاذ القانون، ينبغي أن تضم شراكتنا جميع الجهات ذات المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام. وترى بيلاروس أن توسيع نطاق استعمال أداة الشراكة أساسي للنجاح في هذا المسعى. إن الشراكة آلية تعاونية لا بديل عنها في عالم سِمته التعددية والتنوع. ونعتقد أن هذا النهج واقعي وله مستقبل. ونحن ومجموعتنا المتمثلة في الأصدقاء المتحدين لمكافحة الاتجار بالبشر، نواصل كذلك متابعة هذه الجهود على المستوى العالمي وعن طريق العمل التعاوني ضمن الجمعية العامة.

نحن مقتنعون أن خطة العمل العالمية ستساعد حقا على تنشيط كفاحنا المشترك ضد الاتجار بالبشر على أساس الامتثال للصكوك القانونية الدولية القائمة وجعل ذلك الكفاح أكثر فعالية.

ونهيب اليوم بجميع الدول الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها لاستكمال العمل لوضع خطة عمل عالمية خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ونحن بذلك لا نسهم إسهاما كبيرا في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فحسب، بل كذلك في ضمان الظروف الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي سروري، سيدتي، أن آخذ الكلمة وأنتم تترأسون هذه الجلسة.

أود، في المقام الأول، أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب لرئيس الجمعية العامة عن مدى سعادتنا بالمشاركة في هذه

الجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهو موضوع يوليه المغرب أهمية خاصة.

ويَود وفدي التشديد على الأهمية التي يُوليها المغرب لعمل الأمم المتحدة، وبخاصة ما يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يُواصل الاضطلاع بدور دافع ومنسق للجهود الدولية في هذا المجال.

هذا العام، يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى الخامسة عشرة لانطلاق خطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبالذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – اتفاقية بالرمو – وبروتوكولاتها.

إن العلاقة الوثيقة بين الجريمة المنظمة، وأعمال الإرهاب، وشبكات الاتجار بالبشر وبالمخدرات تُبين يوميا الأخطار التي يتعرض لها المجتمع الدولي بشكل متزايد والتي تتطلب جهودا منسقة وحازمة. وإن الشبكات الإجرامية وعصابات ألمافيا، حيثما كانت، تشكل دون أدنى شك تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وأصبحت هذه التهديدات حقيقية أكثر من أي وقت مضى، كما زادت تعقيدا، وترابطا وعبورا للأوطان، وخاصة بالنظر إلى حجم الموارد المالية، واللوجستية والتكنولوجية التي يُمكن لهذه الشبكات الإجرامية وعصابات ألمافيا حشدها.

وعن حق، أشار مجلس الأمن مرارا إلى العلاقة الجلية والمُقلقة على نحو متزايد بين الاتجار بالأسلحة، وبالبشر في بعض مناطق من العالم، وبشكل خاص في منطقة الساحل والصحراء، حيث يشكل تزايد أخذ الرهائن وأعمال الإرهاب تهديدا حقيقيا للسلام والأمن والاستقرار في هذه المناطق وفي الدول الموجودة بها.

كانت اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة القضائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي أصبحت مركزا للنظر في مختلف جوانب الجريمة المنظمة عبر الوطنية، قد مهدت الطريق لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ومكننا هذا الصك من التعامل للمرة الأولى مع الجريمة المنظمة من منظور العدالة الجنائية. وإن دخول الاتفاقية وبروتوكولها المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكولها المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عبر البر، والبحر والجو، حيز النفاذ إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يبعث إشارة قوية بشأن التزام المجتمع الدولي بتعزيز التعاون العملي والمنسق لمكافحة هذه الآفات.

وكامتداد لهذه الصكوك، نحن نرحب بالجهود الجارية لوضع مشروع خطة عمل عالمية للأمم المتحدة لمنع وقمع الاتجار بالبشر نأمل أن تمكن من تعزيز أحكام البروتوكول المُلحق باتفاقية بالرمو وتفعيلها.

لا يمكن لأي بلد أن يدعي أنه قادر لوحده على مواجهة التهديد المركب الذي تُمثله الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وبالأسلحة والأشخاص. وعليه، أصبح التعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي خطوة أساسية يجب اتخاذها للتعامل مع هذه الآفات ومنعها. وإننا نرحب بمساعي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وندعو إلى دعم عمله وإلى التصديق على الاتفاقيات ذات الصلة وبروتوكولاتها الملحقة.

عقب تصديق المغرب سنة ٢٠٠٢ على الاتفاقية المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، شرعت سلطاتنا عملية مواءمة قوانيننا وأنظمتنا مع أحكام الاتفاقية. وعلى وجه الخصوص، فقد عدلنا القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية لدينا، ووضعنا استراتيجيات وطنية منسقة متعددة القطاعات لمكافحة الجريمة المنظمة.

وبالتصميم ذاته، حشد بلدي كل ما أُوتي من موارد لخوض معركة مكافحة الاتجار بالمهاجرين. وفي هذا الصدد، شرعنا سنة ٢٠٠٣ في تنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، تستند إلى جوانب عملية، وتشريعية ومؤسسية وإلى تلك المتعلقة بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية وزيادة الوعي. وبالطبع، اعتمدنا هذه السياسة بمعية شركائنا. وسُجلت نتائج ملموسة، شملت تراجعا كبيرا في تدفقات الهجرة السرية من المغرب وشل عمل شبكات الاتجار بالمهاجرين، التي اضطرت لاتخاذ طرق هجرة أخرى.

وإذ استفادت السلطات المغربية من هذه الإنجازات ورغبة منها في زيادة تعزيز هذه الأنشطة، وضعت سنة ٢٠٠٧ استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تُغطي جميع أشكال هذا الاتجار، وهي لا تشمل المهاجرين فحسب، بل جميع الفئات الأخرى من الأشخاص المستضعفين والضحايا المحتملين، وبخاصة النساء والأطفال.

وبُغية ضم جهودنا الوطنية للتعاون الإقليمي والدولي الذي لا مناص منه، احتضن بلدي في الثالث والرابع من شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩ في الرباط أول اجتماع وزاري للدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي. وتم خلال هذا الاجتماع اعتماد إعلان الرباط الذي يدعو إلى إنشاء آليات للتعاون الإقليمي في مجالات تشمل الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

وعلاوة على ذلك، نظم بلدي في الرباط في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المؤتمر الخامس لوزراء العدل للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، حضرنا خلاله لمشروع اتفاقية دولية تُعنى بالتعاون القضائي والتسليم في إطار مكافحة الإرهاب، وفُتح باب التوقيع عليها في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩ في نيويورك. وقد شرعت الدول المُوقعة الآن في عملية التصديق عليها. كما اعتمد المؤتمر إعلان الرباط بشأن تنفيذ الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب والجريمة.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن مختلف الاستراتيجيات التي تم تنفيذها على الصعيد الوطني مُهمة لتقليص حجم التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة. غير أنه لا يمكن تنفيذ هذه الخطط في غياب التعاون الدولي المطرد والمساعدة الفنية الملائمة. ولن نتمكن من ضمان الفعالية المنشودة للعمل الدولي بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلا من خلال حشد كل هذه الجهود، فضلا عن الإرادة السياسية التي تدعمها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد اليابان أود أن أعرب لرئيس الجمعية العامة عن مدى تقديري لعقده هذه الجلسة.

تمر في هذه السنة الذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

خلال تلك السنوات العشر على الأقل، بذل المجتمع الدولي جهدا مستمرا لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما عزز المجتمع الدولي جهوده لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي يتصل صلة وثيقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولكن، رغم تلك الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة التهديد الخطير الذي تشكله الجريمة المنظمة، لا يمكننا حقا أن نقول إن الوضع أحسن مما كان عليه قبل عشر سنين خلت. الواقع، إن التحديات التي نواجهها اليوم أكثر خطورة وتعقيدا. وسأحدد الأسباب الرئيسية لكَوْن الوضع كذلك.

أول الأسباب هو الأثر السلبي للعولمة. ففي حين يَسرَ تطور وسائل النقل والشبكات الحاسوبية والتقدم المحرز في تكنولوجيا المعلومات والنظم المالية حركةَ الأشخاص، والسلع والأموال عبر الحدود، فإنهما سهلا كذلك الاتجار بالأشخاص وتهريبهم، والاتجار بالأسلحة غير المشروعة والمخدرات ونقل عائدات النشاط الإجرامي. كما مَكنَا جماعات الجريمة المنظمة وشبكاتها من تنويع عملياتها غير المشروعة وربط بعضها ببعض.

إن الصلة بين الاتجار بالمخدرات والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية، كالاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين وصنع الأسلحة النارية والاتجار بها على نحو غير مشروع، عنصر آخر يستدعي القلق البالغ. وتعمل جماعات الجريمة المنظمة وراء الكواليس في دول متورطة في الصراعات أو تعاني ظروفا غير مستقرة لفترة ما بعد الصراع. وبذلك، فهي تبدد النسيج الاجتماعي. وبفضل ما تجنيه من أرباح تُدرها أنشطتها غير المشروعة كالاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة الصغيرة، يُمكنها أن تُجهز نفسها بشكل أفضل لاقتراف تلك الجرائم، ولفعل ذلك بقوة السلاح. ونتيجة ذلك هو إطالة أمد الصراعات بجميع أشكالها، مما يمنع بدوره إرساء سياسة القانون ويقف عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة. في ظل تلك الظروف، تُحكِم جماعات الجريمة المنظمة سيطرتها على مناطق بأكملها وتُقيم طرقا يُعتمد عليها للاتجار غير المشروع، بينهما يزداد ضعف أنظمة الحكم المعتمدة من قبل الدول الهشة.

أود الإشارة إلى عنصر أساسي آخر. حينما تَعبُر أنشطة جماعات الجريمة المنظمة الحدود، تحدث أثرا يتردد صداه في المجتمع الدولي بأكمله.

وبما أن الوضع كما وصفته للتو، أود اقتراح إجراءين رئيسيين ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذهما. أولا، يجب على جميع الدول الأعضاء زيادة تعزيز التعاون المبني على أساس المسؤولية العامة والمشتركة وتعزيز انضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، التي تعمل كصك أساسي وفعال في جهودنا لمكافحة هذا التهديد المتعدد الأبعاد، والعالمي، والمُعقد والمتطور.

ثانيا، ينبغي لجميع الجهات ذات المصلحة في المجتمع الدولي زيادة جهودها لمعالجة الأسباب الجذرية لهذا التهديد، وبشكل خاص باتخاذ إجراءات على أساس مبدأ الأمن البشري. من الواضح أن الاستراتيجيات المُنتهجة في هذا المجال تكون أكثر فعالية إذا ما استكملت بتدابير التمكين، لا سيما تلك التي يستفيد منها الأفراد. على سبيل المثال، كان الكفاح لتقليص حجم إنتاج المخدرات غير المشروعة بالغ النجاح حين تم تزويد المزاولين لهذا النشاط بِسبُلٍ بديلة لكسب عيشهم ودخلهم.

وفي ذلك الصدد، أود استرعاء الانتباه إلى العمل الذي موله صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري واضطلع به برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بغية تمكين مزارعي الخشخاش السابقين والأسر الضعيفة في مرتفعات ولاية شان في ميانمار.

وفي الختام، أود التأكيد مجددا على أن اليابان ملتزمة التزاما تاما بمكافحة التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، استنادا إلى الأفكار التي قدمتها للتو.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إبراهيم إسماعيل إبراهيم نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا.

السيد إبراهيم (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب لرئيس الجمعية العامة عن صادق تقدير وفدي على عقده هذا الاجتماع الرفيع المستوى الاستثنائي بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي مسألة تُوليها حكومتي بالغ الأهمية.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية عبء آخر يضاف لجملة التهديدات والتحديات المتعددة التي يواصل المجتمع الدولي مواجهتها. وترافق هذه التهديدات تكاليف- بما لها من أثر مدمر على الاقتصادات الوطنية والإقليمية وعلى جهودنا التنموية الانفرادية والمشتركة – يتعين علينا، بصفتنا دولا أعضاء، معالجتها. إن الإجرام، وبخاصة الجريمة المنظمة وما يرتبط بها من فساد وعنف، عائق أساسي أمام التنمية، لا سيما بالنسبة للبلدان الأفريقية ولبلدان نامية أخرى. ولم تنخفض إمكانيات الاستثمار فحسب، بل هناك أيضا تراجع في الإيرادات، لدى الحكومات والقطاع الخاص على السواء. وتتراجع جهود استئصال الفقر بصورة أكبر ويُفاقم تشريد القوى العاملة المحتمل من الضغوط الاقتصادية. كما بدأت الفاتورة الاجتماعية بالارتفاع إذا ما أخذنا في الاعتبار تدهور الكرامة الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان لضحايا الجرائم مثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وبشكل مستمر، يُؤثر هذا على الفئات الأشد ضعفا في المجتمعات، وعلى وجه التحديد النساء والأطفال.

ولكن، يمكن اعتبار الاتجاه السائد لتحقيق الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها وتنفيذها خطوة إيجابية، نظرا إلى أن ١٥٤ دولة من جميع أنحاء العالم أصبحت اليوم دولا أطرافا في الاتفاقية. وفي الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الاتفاقية، يشجعنا أنه في ذلك الوقت القصير، أدرجنا بالفعل ثلاثة بروتوكولات بِقصد لا لبس فيه يرمي، في جملة أمور، إلى تيسير التقارب بين النهج والآليات الوقائية الوطنية وتعزيز التعاون. وتلك أدلة واضحة عن قلق المجتمع الدولي حيال النطاق الواسع وغير التميزي الذي تطاله الجريمة المنظمة.

يمكن التخفيف من حدة تحديات الجريمة المنظمة إذا دعمت الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والعدالة للجميع بجعل العالم أكثر أمانا من تهديد الجريمة المنظمة، على النحو المحدد في استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١. لتحقيق ذلك الهدف، نحتاج إلى تشجيع التنفيذ العالمي للاتفاقية وبروتوكولاتها وإلى إصدار التدابير التشريعية والإدارية ذات الصلة على الصعيد الوطني.

إن التعاون الدولي، وبخاصة المعاهدات الثنائية والإقليمية بشأن عمليات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، أداة أساسية متاحة لمكافحة الجريمة المنظمة. وتراقب حكومة جنوب أفريقيا باهتمام ظهور آليات التعاون فيما بين الوكالات، لا سيما في أوروبا. وتجدر الإشارة إلى أن جنوب أفريقيا، بصفتها عضوا في الكمنولث وبموجب ما تنص عليه بعض المعاهدات الثنائية والإقليمية التي وقعت عليها، تُؤيد فكرة السلطة المركزية بوصفها آلية للتعاون وقناة له بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية في المسائل الجنائية.

إن مدى فعالية النهج المتبعة فيما بين الوكالات والسلطة المركزية يتنوع حسب الإقليم أو الدولة. ولكن المطلوب هو ضمان توفير المساعدة على وجه السرعة، وهي يمكن تيسيرها من خلال قائمة أشخاص مسؤولين عن الاتصال تابعين للدول المؤيدة لفكرة وجود سلطة مركزية.

هناك الكثير من العمل الذي يجري إنجازه على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والذي يستحق الاهتمام، خاصة لأغراض التعاون ونماذج أفضل الممارسات الدولية.

وقد طورت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترتيبات وصكوك إقليمية بشأن الفساد، وتسليم المجرمين والتعاون القانوني المتبادل. كما حصدنا بالفعل منافع ترتيب تعاون الشرطة الإقليمي، ولا سيما المتمثلة في التحقيقات والعمليات المشتركة. ففي آذار/مارس ٢٠٠٩، عقد مندوبون من وكالات إنفاذ القانون والمتابعة القضائية لثمانية بلدان – بوتسوانا، وليسوتو، وموريشيوس، وناميبيا، وسوازيلند، وتترانيا، وزامبيا، وزمبابوي – وكذلك من بلدي، اجتماعاً في جنوب أفريقيا لمناقشة إنشاء شبكة جديدة من المحققين ووكلاء النيابة للعمل في القضايا التي تشتمل على تحديد وتعقب وتجميد عائدات وأدوات الجريمة ومصادرها واستردادها. وستعمل شبكة استرداد الأصول فيما بين الوكالات في الجنوب الأفريقي على زيادة فعالية جهود الأعضاء، على المستوى الفردي والجماعي وعلى أساسٍ متعدد الوكالات.

وإذ تُحث الدول على التصديق على الاتفاقات الدولية واعتماد التشريع الوطني المناسب، يتعين على المجتمع الدولي أيضاً الحث على زيادة القدرات الوطنية من خلال توفير المساعدة التقنية والخبرة والبنية التحتية اللازمة. كما ينبغي تشجيع الدول الأعضاء ومنظمات التمويل الدولية ذات الصلة. على تقديم الدعم المالي والفني. وهذا المجال زاخر بالتحديات حقاً، خاصة في البلدان النامية. إن توفير المساعدة التقنية قضية مشتركة بين القطاعات جد هامة للتنفيذ العالمي للاتفاقية وبروتوكولاتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن تبادل المعلومات الاستخبارية بشأن الجريمة المنظمة أمر في غاية الأهمية. وينبغي أن يشتمل على تبادل الدراية التقنية في مجال الاتصالات والمراقبة الإلكترونية، وخاصة في مجالات الجرائم الحاسوبية وبناء قواعد بيانات استخباراتية.

وتحيط حكومتي علما مع التقدير بالتخطيط لإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنظمة والدؤوبة للخبراء الحكوميين في مضمار تسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون الدولي لأغراض المصادرة، وكذلك وبصفة خاصة، الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمساعدة التقنية. علاوة على ذلك، فإن إصدار تشريع موحد أو تشريع يلبي الحد الأدنى من متطلبات الاتفاقية وبروتوكولاتها يشكل تحدياً آخر. لذلك، فإن تقديم المساعدة التقنية للدول التي تحتاج إليها أمر في غاية الأهمية.

وستواصل جنوب أفريقيا تحسين الإطار القانوني الوطني فيما يتعلق بتجريم عصابات الجريمة المنظمة وغسل الأموال، والابتزاز والأنشطة المتصلة بالعصابات. وقد قمنا بسن قانون منع الجريمة المنظمة، وقانون الإجراءات الجنائية وقانون مركز الاستخبارات المالية تعزيزاً لتجريم غسل الأموال. وينصب اهتمامنا أيضاً على استرداد عائدات الجريمة من المجرمين، وذلك من خلال وحدة مصادرة الأصول، بغض النظر عن المكان الذي قد تكون مُخبأة فيه. ولهذا السبب، تعهد بلدنا بدعم مبادرة استرداد الأموال المسروقة، بهدف استعادة الأصول المسروقة وإعادتها إلى بلدانها الشرعية.

وفيما يتعلق ببروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال، ففي آذار/مارس ٢٠١٠ طرحت جنوب أفريقيا مشروع قانون في البرلمان يتناول على نحو شامل الاتجار بالبشر بجميع أشكاله المتعددة. ويوفر ذلك القانون الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار بالبشر. وجنوب أفريقيا ملتزمة أيضاً ببروتوكول الأسلحة النارية، الذي يتطلب من الدول الأطراف تجريم التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية وقطع غيارها ومكوناتها وذخيرتها وتهريبها. وطبقاً للمادة ٨ من البروتوكول، الذي يلزم جميع المصنعين بوسم الأسلحة النارية كجزء من عملية الإنتاج، وشرعت جنوب أفريقيا في اتباع نظام وسم شامل وفريد.

وفي الختام، يتطلع وفد بلدي إلى إمكانية إنشاء آلية لاختبار طرائق لاستعراض التطبيق الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها. في هذا الصدد، أود أن أعيد تأكيد دعمنا المتواصل لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد سبارير (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تلتزم ليختنشتاين تماماً بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما أنها تعتبر أن إطار العمل المتعدد الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – اتفاقية باليرمو – خير محفل للقيام بذلك. ويسعدنا أن نشهد انضمام ١٥٥ من الدول الأطراف إلى هذه الاتفاقية الهامة. كما نأمل أن يزداد هذا العدد مع حلول الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية.

ويغمرنا قلقٌ عميق إزاء اتساع نطاق الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتزايد التهديد الذي شكله على التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وتشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تحدياً للأمن العالمي، الأمر الذي يمكن أن يعرض الاستقرار والتماسك الاجتماعي في دول برمتها للخطر. لذلك، اتفق المجتمع الدولي على أن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي مسؤولية عامة ومشتركة. ونأمل أن تفسح الذكرى السنوية الوشيكة المجال لتكثيف عمل الأمم المتحدة لمكافحة هذا الخطر.

بعد مرور عشر سنوات على إقرار اتفاقية باليرمو، يتعين علينا أن نركز على عملية التنفيذ لكي يتسنى لنا تحقيق كامل الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها، وفي هذا الشأن، ترحب ليختنشتاين بالجهود الحالية، ضمن إطار مؤتمر الأطراف، لإنشاء آلية فعالة لاستعراض عملية التنفيذ وتدعم تلك الجهود وينبغي أن تعمل تلك الآلية على تعزيز التزام الدول الأطراف بنظام باليرمو وعلى تعزيز بناء القدرات للهيئات القضائية الوطنية على نحو مستدام.

وتدرك ليختنشتاين الحاجة الماسة للتعاون الدولي الفعال لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومركز ليختنشتاين المالي ملتزم بأعلى المعايير في هذا الشأن. وإطارنا القانوني المحلي وآليات الإنفاذ ذات الصلة قادرة تماماً على الكشف عن التدفقات المالية التي تنجم عن أي أنشطة إجرامية، وخاصة غسل الأموال، على النحو الذي تقره المؤسسات الدولية ذات الصلة. ونحن نشارك بنشاط في الجهود لتأمين استرداد وإعادة الأصول المسروقة، وخاصة من خلال المركز الدولي لاسترداد الأموال ومبادرة البنك الدولي لاسترداد الأموال المسروقة. وهذه الجهود تكمل التزامنا القائم منذ زمن بعيد في مجال مكافحة غسل الأموال، والفساد وتمويل الإرهاب.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لباكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي، بترؤسكم هذه الجلسة. كما نود أن نشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

إن الاتفاقية هي الصك القانوني الأساسي المتاح للمجتمع الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة. ولسوء الحظ، هي الصك الأقل استعمالا، وربما، الأقل إحرازا للتقدم من بين العديد من الصكوك وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبالنيابة عن المجتمع الدولي، أدعو الله أن يتخذ هذا العنصر ذو الأهمية البالغة بُعدا أكثر تقدما وأكثر حيوية. غير أن

الذكرى العاشرة فرصة للتأكيد من جديد على التزامنا بمكافحة أشكال عديدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، يمكن أن تشمل المخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، وبطبيعة الحال، أهمها اليوم، الجرائم الحاسوبية. ونسلم ونأمل أن يواصل المجتمع المدني، ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها لمكافحة هذا التهديد.

هناك علاقة ذات اتجاهين بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تظهر في العالم النامي وتلك الموجودة في العالم المتقدم النمو. إذ توفر أفقر البيئات الاجتماعية – الاقتصادية في البلدان النامية وأقلها حظا شبكة ميدانية للجريمة المنظمة عبر الوطنية لبسط مجال سيطرتها. وفي البلدان المتقدمة، يوفر الوصول إلى الموارد والتكنولوجيات المتقدمة أحدث ما هو موجود للجناة مما يمنحهم تقدما على الوكالات المختصة بإنفاذ القانون والأمن.

للجريمة المنظمة عبر الوطنية أيضا جانب للعرض والطلب، وبشكل خاص في الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص، والفساد وغسل الأموال. وإن زيادة الطلب على المخدرات، واستغلال اليد العاملة الرخيصة وفرص تحويل الثروات غير الشرعية إلى العالم المتقدم النمو ستُؤدي إلى زيادة العرض في العام النامي.

في حين تُدرك باكستان تحديات الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومدى تعقيدها، تظل مدركة مسؤوليتها في مشاركة الأمم المتحدة في مكافحة هذا التهديد. ونعتقد أن المشكلة العالمية للمخدرات تستدعي تعاونا دوليا فعالا وقويا. ونرحب باعتماد إعلان السلفادور خلال المؤتمر الثاني عشر بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقود في البرازيل في شهر نيسان/أبريل. وبفضل انتهاج استراتيجية متعددة الجوانب تتألف من إجراءات صارمة لإنفاذ القانون وخطط إنمائية بديلة، نجحت باكستان في القضاء على محاصيل الأفيون غير الشرعية.

لقد عانينا بشدة بوصفنا بلد مرور للمخدرات. وأسهمنا بنشاط في الجهود الإقليمية والدولية لإيقاف تدفقات المخدرات الخارجة القادمة من المناطق المجاورة وتدفقات السلائف الكيميائية الداخلة المستعملة في إنتاج المخدرات. إن خطتنا الرئيسية لمكافحة المخدرات للفترة الممتدة من ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ تأخذ بالاعتبار الأثر الذي يُخلفه وضع المخدرات في المناطق المجاورة وتحدد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتقليص العرض والطلب على السواء. كما أسهمت باكستان في الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمشاركة في استراتيجية قوس قزح لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفي مبادرة التعاون الثلاثي مع أفغانستان وإيران.

وبهدف مكافحة الاتجار بالأشخاص بشكل ناجع، أصدرت باكستان تشريعا لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر. ويتضمن التشريع أيضا دورا للمجتمع المدني للعمل مع الوكالات المختصة بإنفاذ القانون بهدف إعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالبشر. كما أننا بصدد وضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وبالمثل، تم إنشاء وحدة خاصة لمكافحة الاتجار بالبشر لتضييق الخناق على المجرمين والحد من الاتجار بالبشر. ونحن نتطلع إلى المشاركة في المناقشات المتعلقة بخطة العمل المقترحة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ونأمل أن تُعزز الآليات القائمة مع تفادي الازدواجية.

وبغية معالجة المسائل المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، انضممنا إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. ويُوفر تشريعنا المعني بمكافحة غسل الأموال هيكلا للحد من المعاملات المالية غير الشرعية وينشئ وحدة رقابة مالية في مصرفنا المركزي.

إن الجريمة، دولية كانت أو محلية، لا يمكن التصدي لها دون نظام قضائي فعال. وبالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، يساعد برنامج تيسير الوصول إلى العدالة في باكستان على إصلاح النظام القضائي الجنائي، لا سيما أنظمة الادعاء العام والقضاء والسجون، وتحويل قوة الشرطة إلى وكالة لإنفاذ القانون أكثر خضوعا للمساءلة وأكثر استجابة.

وفي الختام، تستدعي الصورة المتعددة الأبعاد التي تظهر بها الجريمة المنظمة الدولية المعاصرةُ وضع استراتيجية متعددة الجوانب. وهذا يشمل الوفاء بالالتزامات المنوطة بنا بموجب المعاهدات الدولية ذات الصلة وتعزيز الشراكات الدولية عن طريق بناء القدرات والمساعدة الفنية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ السيادة. وعلى أرض الواقع، ينبغي لنا أن نضمن توفير فرص اجتماعية – اقتصادية منصفة، وأن نضمن الوصول إلى العدالة واستئصال الفقر، إلى جانب اتخاذ إجراءات فعالة لإنفاذ القانون، والحد من النزوع إلى الانغماس في أي نوع من أنواع الجريمة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى الممثل الدائم لكندا.

السيد موريل (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بهذه الفرصة لإحياء الذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما نرى أن الذكرى العاشرة فرصة للاعتراف بالتقدم الحقيقي الذي أحرزته الدول الأعضاء في التصديق على هذه الاتفاقية المهمة، وتنفيذها وتوظيفها.

(تكلم بالإنكليزية)

منذ أكثر من عقد مضى، اجتمعت الدول الأعضاء معا قصد التفاوض بشأن صك قانوني ملزم لمساعدة الدول على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشكل أكثر فعالية. كانت تلك المفاوضات دليلا قويا على تصميمنا المشترك على العمل معا لمواجهة عدو ينشُط عبر الحدود ويُؤثر علينا جميعا.

وبعد مضي عشر سنوات، نجد أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها قد أصبحت أكثر من رمز على جهودنا المشتركة ضد عدو يتنقل عبر الحدود الدولية دون تردد. إن التقرير الجديد المُعْنون ”عولمة الجريمة: تقييم تهديد الجريمة المنظمة عبر الوطنية“، الذي أصدرته الأمم المتحدة الأسبوع الماضي، يُبرز قدرات النشاط الإجرامي العابر للأوطان والتهديد الذي يشكله.

توفر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أدوات عملية تتيح للدول التعاون والتنسيق في مجال التحقيق حول الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية ومنعها. إن وجود ١٥٥ دولة طرفا في الاتفاقية دليل ملموس على نجاحها هي في حد ذاتها.

إن الجريمة المنظمة عابرة حقا للحدود ودائمة الدينامية. وما من مدينة، أو دولة أو منطقة من العالم بمنأى عن تحديات الجريمة المنظمة أو التبعات الضارة التي يخلفها هذا النشاط على مجتمعاتنا، واقتصاداتنا وعلى السلامة العامة.

إن أحكام اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين تُعزز قدرتنا المشتركة على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهكذا، يمكن أن تجمع الاتفاقية بين الجهود المحلية لمكافحة الجريمة والجهود الأخرى التي تبذلها الدول الأطراف من أجل التصدي للنشاط الإجرامي. وكنتيجة لذلك، فإن قوة الكل أكبر حقا من أجزائه.

خلال الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المعقود في فيينا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، سمعنا عن كيفية

استخدام الدول لأحكام التعاون الدولي المنصوص عليها في الاتفاقية بُغية تعزيز مكافحة الجريمة المنظمة. ونحن نأمل أن توفر كذلك الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف المُزمع عقدها في وقت لاحق من هذا العام، فرصة للدول لتبادل النماذج عن الطريقة التي تم بها توظيف هذه الأداة لإحباط النشاط الإجرامي المنظم وتقديم مرتكبيه للعدالة.

(تكلم بالفرنسية)

وكما هوالحال دائما، فإن التحديات التي تواجهنا لا تكمن في الإجراءات العديدة التي اتخذت بالفعل، وإنما في تحقيق الإمكانية القصوى للاتفاقية. ومن بين الإجراءات التي يمكن أن تساعد على إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقية وتوظيفها على نحو فعال، إنشاء آلية استعراض. وتتطلع كندا للمشاركة في هذه المناقشة في الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف.

(تكلم بالإنكليزية)

كندا مدركة إدراكا تاما أهمية المساعدة الفنية في مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات وبروتوكولاتها الملحقة. على مدى سنين عديدة، وفرت كندا الدعم المالي لمشاريع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال. ومن خلال المجالات التي ينشط فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقدر كندا تقديرا بالغا الجهود التي يبذلها وقد كانت ثاني أكبر مانحيه لسنة ٢٠٠٩.

يُمثل التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة، واعتمادها ودخولها حيز النفاذ خطوات ملموسة والتزاما مشتركا للمجتمع الدولي بمكافحة الجريمة المنظمة. ويستند هذا العمل إلى تصديق الدول الأعضاء على الاتفاقية وتنفيذها. يجب علينا المثابرة لتحقيق المزيد. إذ أن كفاحنا ضد الجريمة المنظمة معركة لا مناص لنا من كسبها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة ميدال (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يشكر وفدي رئيس الجمعية العامة على عقده هذه الجلسة المهمة.

نجتمع اليوم معا لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الملحقة. ونؤمن بأن هذه الذكرى تمثل فرصة جيدة للدول الأطراف بغية تجديد التزامنا بمكافحة هذه الآفة.

أصبحت نيكاراغوا طرفا في الاتفاقية منذ عام ٢٠٠٠ وصدقت على بروتوكولاتها التكميلية الثلاثة. إذ كرسنا جهودنا لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي عام ٢٠٠٨، عدلنا قانوننا الجنائي ليشمل معايير لمكافحة الجريمة، ونحن حاليا بصدد مناقشة مشروع قانون لمكافحة الجريمة المنظمة. ونعمل بكل نشاط مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. أما على الصعيد الإقليمي، فإننا طرف في لجنة الأمن لأمريكا الوسطى ولجنة رؤساء شرطة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، التي تخطط لعمليات مكافحة الجريمة المنظمة الإقليمية وتُنسقها وتُنفذها.

واستضاف بلدي، العام الماضي، المؤتمر الوزاري المعني بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية وأعمال الإرهاب بوصفها تحديات تُهدد الأمن والتنمية في أمريكا الوسطى. واعتمدنا خلاله الإعلان السياسي المعروف بإعلان ماناغوا، الذي يجدد فيه وزراء أمريكا الوسطى إقرارهم بأن إساءة استعمال المخدرات، وإنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب وتمويله تمثل تهديدات لأمن شعوبنا وتنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ووضعت منطقتنا دون الإقليمية استراتيجية وخطة عمل لحفظ الأمن في أمريكا الوسطى والمكسيك، تحظى بدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. غير أن تنفيذها يستدعي موارد تُضاف إلى ميزانياتنا الوطنية، وعليه، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود بحشد الموارد اللازمة.

أصبح الأمن المدني واحدا من أكبر الأمور مدعاة للقلق في مجتمعاتنا في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لأنه يمثل عائقا حقيقيا أمام تنميتنا البشرية. وبالرغم من عدد من الإحصائيات التي تجعل منطقتنا تبدو كأنها تهديد حقيقي للأمن المدني الدولي، فإن بلدي، نيكاراغوا، يتمتع باعتراف على الصعيد الدولي بكونه أحد أأمن بلدان أمريكا الوسطى، ومن دون شك، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وبالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة سجلت من ٥ ٠٠٠ إلى ٦ ٠٠٠ حادث قتل بالأسلحة النارية، لم تُسجل نيكاراغوا سوى ٣٠٠ خلال الفترة نفسها. وبما أن حكومة الرئيس كومونداتي دانييل أورتيغا سافيردا على علم بأن الهدف المنشود هو القضاء على حوادث القتل بشكل تام، فقد ضاعفت جهودها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بهدف ضمان أن تبقى نيكاراغوا أقل البلدان عنفا في المنطقة وأكثرها أمنا.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومشكلة المخدرات ظاهرة عالمية، وبوصفهما كذلك، فهما تستدعيان ردا من المجتمع الدولي يستند إلى العمل المنسق المتعدد الأطراف الذي يتم ضمن الإطار القانوني الدولي القائم على أساس الاحترام التام لسيادة الدول ووفقا لسيادة القانون. وبالمثل، فإننا نُقر بأن المبدأ الذي ارتكز عليه نجاح هذا الكفاح يكمن في المسؤولية المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته. إن البلدان التي، كنيكاراغوا، لا تنتج الأسلحة أوالمخدرات ولا تستهلكها، غير أنها، بحكم موضعها الجغرافي، بلدان مرور، تجد نفسها مُضطرة إلى تحويل مواردها الداخلية المحدودة، التي من المفروض أن نوظفها في مكافحة مشكلات محلية، لمحاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى ترجمة مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته إلى حشد للموارد.

يوجد حاليا تفاوت بين كمية السلع المتجهة شمالا التي نستولي عليها وأسعارها في السوق وبين ما نتلقاه من مساعدة لمكافحة هذه الجرائم. وبالمثل، نيكاراغوا تُؤمن بأنه ينبغي لنا تركيز جهودنا على التقليل من الطلب على السلع غير المشروعة في الشمال، إذ في غياب الطلب، قد يمكننا القضاء على الجزء الأكبر للجريمة المنظمة.

إن الاتجار بالبشر مسألة أخرى تدعو للقلق بالنسبة إلى نيكاراغوا. وننتهز هذه الفرصة للتعبير عن شكرنا ودعمنا للعمل الذي اضطلع به المُيسران، البرتغال والرأس الأخضر، إذ وضعا مشروع خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي يُمثل شكلا معاصرا للعبودية. وإذا أردنا معالجة هذا الموضوع بشكل ناجع، نحتاج إلى استجابة جماعية وعالمية. كلنا متفقون على أن الاتجار بالبشر آفة بشرية وجريمة ضد الإنسانية.

وتتساءل بلدان الجنوب كيف يمكن لبعض الدول المتقدمة النمو أن تواصل معارضة الحاجة الملحة إلى اعتماد خطة عمل عالمية من شأنها تنسيق الجهود الوطنية ودعمها على أساس الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة، وسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعلى أساس المبدأ ذاته القائل بالمسؤولية المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه.

وأخيرا، تعتقد نيكاراغوا أنه من الأساسي أن نواصل حث الدول الأعضاء في هذه المنظمة على تأييد الاتفاقيات الدولية القائمة في هذا المجال، والتصديق عليها والانضمام

إليها ليُصنف غسل الأموال، والخطف، والاتجار غير المشروع بالبشر، والفساد والجرائم المرتبطة بها بوصفها جرائم في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم هيونغجون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود، في المقام الأول، أن أنضم إلى الوفود الأخرى للإعراب عن تقديرنا على عقد هذه الجلسة.

قبل عشر سنوات، اجتمعنا بمدينة باليرمو، التي أضعفت بكل فخر القبضة الفتاكة لمافيا كوزا نوسترا. وكان عقد مؤتمر التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمدينة باليرمو عربون تقدير لذلك المجتمع، الذي لم يتخل عن مكافحة الجريمة المنظمة. وبذلك التصميم القوي، لم تضع الاتفاقية معايير قانونية مشتركة فحسب، بل حملت أيضا رسالة سياسية قوية مفادها أننا سنكافح أوسنبدد الظلمة التي تلقيها الجريمة المنظمة على مجتمعنا.

واليوم وفر مجتمعنا المتسم بالعولمة، للجريمة المنظمة عبر الوطنية فرصا للتطور لم تسبق معرفتها. ولا يؤدي طابع الجريمة المنظمة المتغيرة إلى تقويض القطاعات الشرعية لذلك المجتمع فحسب، بل أيضا النُظُم الاقتصادية والاجتماعية برمتها. ولا يمكن إنكار الأهمية المباشرة التي يكتسيها منع الجريمة بالنسبة إلى التنمية المستدامة، والاستقرار وحقوق الإنسان.

خلال السنوات التي أعقبت توقيع بلدي على الاتفاقية وبروتوكولاتها في عام ٢٠٠٠، شهدنا معالم هامة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد وفرت لنا الاتفاقية الزخم اللازم لتعديل تشريعنا المحلي، مع إيلاء اهتمام خاص للأحكام المتعلقة بالجريمة المنظمة، والاتجار والمهاجرين. ومن المفترض أن تُستكمل تلك العملية بحلول عام ٢٠١١، مُتيحة بذلك المجال أمام بلدنا للتصديق على الاتفاقية.

لقد أحرزت جمهورية كوريا تقدما ملفتا للنظر في مكافحة الفساد، وبشكل خاص في تعقب غسل الأموال المكرسة لتمويل الجريمة المنظمة. في عام ٢٠٠٦، أنشأنا إطارا مُؤسسيا يُعنى بنظام لمنع غسل الأموال تحت إشراف مكتب المدعي العام الكوري. وعلاوة على ذلك، فقد اضطلع بلدنا بدور قيادي في تقديم المساعدة القانونية لشركائه الإقليميين. واستضفنا منذ عام ١٩٩٧، حلقة عمل دولية بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية لتثقيف المسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون من مختلف البلدان.

وفي ضوء ذلك، أود دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في مؤتمر القمة العالمي الأول لرؤساء النيابة العامة والمدعين العامين ورؤساء هيئات الادعاء، الذي ستستضيفه كوريا في عام ٢٠١١. وأملنا أن يكون مؤتمر القمة مكانا لمناقشة الوسائل التي تُتيح بناء المزيد من الثقة والقدرة على التكيف في نُظُم العدالة الجنائية.

ليس هناك مجال للمهادنة، بل يجب على العالم أن يتوخى الحذر دائما. فحتى وإن كان اعتماد الاتفاقية وبروتوكولاها سببا للاحتفال، يجب أن يُقر الجميع بأن مكافحة الجريمة المنظمة لم تشارف بعد على الانتهاء. ولا يجب أن تظل اتفاقية باليرمو وبروتوكولاها حبرا على ورق. إذ يجب أن تُقرن كلماتنا القوية بإجراءات قوية بالقدر ذاته. فلنُعزز الأهداف المجسدة في النص عبر ضمان أن تُترجم إلى تشريع محلي.

وكما نُوقش في وقت سابق هذه السنة في فيينا وفي ضوء ما صرح به الأمين العام الخميس الماضي (انظر A/64/PV.96)، فإننا نرحب بالمبادرات الرامية لإنشاء آلية قانونية شاملة لتقييم احتياجات العدالة الجنائية وقياس مدى

تقدمها. وأهم من ذلك، ندعو الوفود إلى زيادة تعزيز الانضمام العالمي إلى روح الاتفاقية.

لقد زودنا اجتماع اليوم الرفيع المستوى بالإيمان الراسخ بأنه يمكن للمجتمع المدني أن يواصل تعزيز إرادته الجماعية لتنشيط مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى الممثل الدائم للأرجنتين.

السيد أرغويو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بأن أبدأ بياني بتهنئة المكسيك وإيطاليا على المبادرة التي كانت وراء عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مسألة التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومكنت حلقة النقاش غير الرسمية من تبادل غني للأفكار سيتم النظر فيها. ونشكر، على وجه الخصوص، السيد أنطونيوكوستا على حضوره والتزامه وعمله الدؤوب على رأس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

لقد أصبحت الجريمة المنظمة عبر الوطنية واحدة من أكبر التهديدات لأمن الدول واتسع نطاقها إلى حد يجعل من غير الممكن لأي كان معالجتها على انفراد ودون تعاون دولي. ويجب ألا يغيب عن ذهن أي منا أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تخضع لتشريع خاص في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها التكميلية الثلاثة وهي: البروتوكول المتعلق بمنع، وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والبروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عبر البر، والبحر والجو، والبروتوكول المتعلق بمكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها، وبأجزائها ومكوناتها وذخائرها على نحو غير مشروع.

إن جمهورية الأرجنتين طرف في اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها وكانت مشاركا نشطا في العملية التي تُوجت باعتماد الاتفاقية. إن موقف حكومة الأرجنتين هو معالجة الظاهرة ضمن الإطار القانوني الذي أنشأته الاتفاقية وبروتوكولاتها على أساس المعايير، والتعاريف والمصطلحات التي وردت فيها.

تعتبر حكومة الأرجنتين أنه من الأساسي أن يتم أي عمل لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها على أساس الامتثال التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بالجناة المزعومين وضحايا أعمال الجريمة عبر الوطنية على السواء.

وتماشيا مع تلك المعايير، قدمت الأرجنتين، خلال دورة الجمعية العامة الأربعين لمنظمة الدول الأمريكية، التي عقدت مؤخرا في ليما، بيرو في الفترة من ٧ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مشروع قرار على ضوء التقرير المعني بأمن المواطنين وحقوق الإنسان للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الذي يشدد على أن اللجنة تُعرف الأمن العام بأنه قدرة الناس على العيش بمنأى عن التهديدات التي يُشكلاها العنف والجريمة، مع تمتع الدولة بالقدرة اللازمة لضمان حماية حقوق الإنسان التي يُؤثران عليها بصورة مباشرة. ومن الناحية العملية، من منظور حقوق الإنسان، فإن أمن المواطنين ظرف يعيش فيه الناس بمنأى عن العنف الممارس من قبل الدول أو جهات غير الدول. ينبغي لمنظمة الدول الأمريكية أن تُجري تحليلا مُعمقا للتقرير. ونحن نتطلع إلى إحراز تقدم يُفضي إلى إبرام اتفاقات ملموسة.

يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن تعزيز النظم القانونية الوطنية، وسيادة القانون والتعاون المتعدد الأطراف، في سياق مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يشكل أولوية، مع احترام سيادة كل دولة، لا سيما من خلال تبادل المعلومات، والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين. ولبلوغ هذه الغاية، يجب على الدول تعزيز التنفيذ التام لالتزاماتهم بموجب

اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها الثلاثة، التي تستتبع التزاما بأن تصنف في القانون الجنائي الوطني جميع الجرائم المدرجة ضمن الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب تلك الصكوك القانونية.

وفي هذا الصدد، ستواصل الأرجنتين العمل بنشاط وبشكل بنّاء ضمن مختلف المبادرات الرامية لتعزيز الرد الدولي على الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمضي قدما صوب عولمة اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها وتنفيذها التّام.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لكوبا.

السّيد نونييز موسكويرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لا يزال منع الجريمة ذا أولوية عليا في الوضع الدولي الحالي. فالجريمة عبر الوطنية محل قلق لنا جميعا. كل البلدان – بغض النظر عن قوتها الاقتصادية، أو حجمها الجغرافي أو عدد سكانها – مُعرضة لشتى مظاهر الجريمة، بما في ذلك أشكالها الجديدة. وإن فضائح الاحتيال المالي التي هددت كيان النظام المالي الدولي، وزيادة الاتجار بالبشر، وتزايد الاتجار غير المشروع بالمهاجرين، وتواصل عمليات غسل الأموال والجرائم الحاسوبية ظواهر لا تأبه بالحدود أو بمستويات التنمية.

وما من بلد، اليوم، قادر على مكافحة الإرهاب، والمخدرات والاتجار بالبشر، وعمليات غسل الأموال أو تهريب الأسلحة النارية بمفرده. وبالنسبة إلى البلدان ذات الموارد المحدودة نتيجة للنظام الاقتصادي الدولي غير المنصف، يزداد حجم التحدي المتمثل في مكافحة هذه الآفات بشكل أنجع.

يجب أن تبدأ مكافحة الجريمة، وبشكل خاص الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بمكافحة التخلف الإنمائي وإرساء نظام اقتصادي دولي أكثر إنصافا وعدلا. إن التعاون الدولي المبني على أساس الاحترام التام للسيادة، وفقا للتشريع الوطني، والسلامة الإقليمية للدول أساسي لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بشكل فعال، مثلما تم إقراره بوضوح في اتفاقية باليرمو.

ترفض كوبا جميع المحاولات الرامية إلى المغالاة في تقدير هذه الظواهر بحجة أنها تؤثر على الاستقرار والسلام الإقليميين والدوليين بنية فرض مفهوم السيادة المحدودة. ويُؤمن بلدي بأن هذه المسائل ليست ضمن اختصاصات مجلس الأمن. ويجب أن نحترم صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وترفض كوبا كذلك صياغة مشروع قوائم زائفة تضم بلدانا يُزعم أنها اقترفت انتهاكات مرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، كالقوائم ذات الدوافع السياسية والألاعيب التي تعدها وزارة خارجية الولايات المتحدة بشأن مسائل كالإرهاب، والاتجار بالبشر والمخدرات.

تعمل هذه الآليّات على هامش الأمم المتحدة وهي ليست أكثر من أدوات للضغط السياسي الغاية منها معاقبة الحكومات التي لا تمتثل لتوجيهات الولايات المتحدة أو محاولة تبرير سياسات فرض الجزاءات الأحادية الجانب التي، على غرار الحصار على كوبا، لا تستند على أي مبرر قانوني أو أخلاقي بموجب القانون الدولي. وذلك السبيل الوحيد لتفسير إدراج كوبا في جميع هذه القوائم.

نُحيي هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة التي تمثل معلما هاما في تدوين القانون الدولي. وكان توقيع دولة كوبا على الاتفاقية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وتصديقها اللاحق عليها في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، دليلا على التزامها الراسخ.

وتعمل الحكومة الكوبية بانتظام في مجال منع الجريمة عن طريق برامج شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعبر تحسين تشريعنا بشكل منتظم. وتمتثل كوبا لجميع التزاماتها الدولية المتعلقة بالتعاون الدولي ومكافحة الجريمة المنظمة، وتفتخر بسجلها الزاخر في مكافحة الجرائم التّي تحدث بشكل أكثر تواترا، مثل الإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، وأعمال القرصنة والاتجار بالبشر، من بين جملة أمور أخرى. تخضع كل هذه الجرائم المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، للقوانين والعقوبات بموجب التشريع الكوبي الحالي.

ونتيجة لقانون ''التكيف الكوبي'' الجائر الذي فرض ضد بلدنا، نحن مضطرون لمواجهة أوضاع صعبة للهجرة يحقق في ظلها الأشخاص عديمو الشرف تجارة مربحة في الاتجار غير المشروع بالبشر. وفي إطار الجهود التي تبذلها كوبا واستعدادها لمكافحة الاتجار بالمهاجرين على نحو غير مشروع في إطار اتفاقات الولايات المتحدة المتعلقة بالهجرة، عقدنا الأسبوع الماضي محادثات بشأن الهجرة لتقييم مدى التقيد بهذه الاتفاقات. ونرى أننا أحرزنا تقدما في هذا المجال لأننا أجرينا مناقشة مثمرة بشأن إنشاء آليات تعاون أكثر فعالية لمكافحة تهريب المهاجرين غير الشرعيين. غير أن المشكلة لن تُحل ولن نتمكن من تحقيق هجرة شرعية وآمنة ومنظمة بين البلدين إلى أن يختفي السبب الكامن وراء قانون التكيف الكوبي وسياسة ''الأرجل المبتلة – الأرجل الجافة'' والحافز القوي لهما.

إن سياسة الهجرة التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء كوبا تمثل المحفز الرئيسي للخروج غير الشرعي من كوبا والاتجار بالبشر حيث أنها تضمن أن يتم تلقائيا قبول كل المواطنين الكوبيين الذين يصلون بصورة غير شرعية إلى الولايات المتّحدة، بغض النظر عن السبل والوسائل المتبعة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك استعمال العنف واتخاذ مخاطر تهدد الحياة من قبل المتاجرين عديمي الضمير.

وكان بلدنا أيضا ضحية هجمات إرهابية اقترفتها المنظمات الإجرامية الدولية، أودت بحياة العديد من الضحايا من بين أبناء شعبنا وخلّفت خسائر مادية جسيمة. وبالرغم من هذا، فإن كوبا لم ولن تسمح أبدا باستعمال أراضيها الوطنية لارتكاب أعمال إرهابية ضد أي دولة أخرى، والتخطيط لها أو تمويلها. وبالمثل، فإننا نرفض بشكل قطعي مكافحة الإرهاب التي تستعمل ذريعة لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والاعتداء عليها أو عدم احترام سيادتها الوطنية.

غير أن هذا التعاون لم يقابل بالمثل من قبل حكومة الولايات المتحدة، التي تحمي إرهابيين معترفين بإرهابهم يعملون ضد كوبا أو سبق أن زاولوا أنشطة ضدها مع إفلاتهم من العقاب طوال خمسة عقود من الزمن. ومن بين هؤلاء الإرهابيين لوييس بوسادا كاريلس، الذي كان العقل المدبر لتفجير طائرة مدنية كوبية أثناء تحليقها. وفي هذه الأثناء، لا يزال خمسة مواطنين كوبيين شباب قيد الاعتقال بشكل غير عادل في الولايات المتحدة وذلك بالتحديد لمكافحتهم أعمالا إرهابية ضد كوبا. يجب الإفراج عنهم فورا.

لقد قدمت كوبا أدلة كافية على التزامها بالتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمشاركتها النشطة في المنتديات والآليات الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا المجال. وتفاوضت كوبا أيضا مع عشرات الدول بشأن إبرام اتفاقات تعاون. ويجدد بلدي التزامه الراسخ بمواصلة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع مظاهرها وتعزيز علاقات التعاون القوية التي تربطه بالمجتمع الدولي، وعلى

وجه الخصوص الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع هذه الآفة واستئصالها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تُرحب إيران بعقد هذه الجلسة الخاصة للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

لا تزال الجريمة المنظمة، التي تشمل تهريب البشر والمخدرات والاتجار بهما، تلحق الضرر بالتنمية الاقتصادية – الاجتماعية لجميع الدول الأعضاء. وقد أدت تطورات التكنولوجيا الجديدة، وتوسع مرافق الاتصالات والعولمة السريعة للاقتصادات إلى تفاقم هذا الاتجاه عن طريق إمداد الجماعات الإجرامية بإمكانيات غير مسبوقة تُتيح لها تجاوز الحدود الإقليمية المعينة لمتابعة أنشطتها المحظورة. وعليه، فإن معالجة التحديات الخطيرة التي تشكلها هذه الجرائم تستدعي المزيد من التعاون الدولي والالتزام السياسي من قبل جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة. ونأمل بصدق أن تُعزز مداولات هذه الجلسة المهمة جهود الدول الأعضاء لمكافحة هذه الجرائم على الصعيدين الوطني والدولي.

إن جمهورية إيران الإسلامية عاقدة العزم وملتزمة التزاما تاما بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي عام ٢٠٠٨، أصدر البرلمان الإيراني قانونا لمكافحة غسل الأموال، هو حاليا جزء من قانون إيران الجنائي، لإنشاء آليات صارمة معنية بالتحقق من مصادر أية معاملة مالية في النظام المصرفي. ووفقا للقانون المذكور، ينبغي تتبع الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وتحديدها بغرض منع تحويلها ودخولها إلى مؤسسات النقد و/أو المؤسسات المالية. وبالتالي، فقد شرعت الحكومة في استكمال قانون داخلي تنفيذي السنة الماضية وأنشأت وحدة استخبارات مالية مستقلة لتعقب المعاملات المشبوهة. ويشارك الجهاز القضائي عن كثب في هذه العملية عن طريق متابعة الجناة قضائيا ومعاقبتهم.

إن مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع، وهو أقدم شكل للجريمة المنظمة عبر الوطنية، كان ولا يزال منذ عقود على رأس أولويات المجتمع الدولي. إلا أنه من المؤسف تزايد إنتاج الأفيون والاتجار بالمخدرات بشكل حاد في السنوات الأخيرة رغم وجود جهاز قانوني دولي كافٍ نسبيا، وهو ما سيُؤثر بشكل مباشر على زيادة الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة في العالم.

إن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية مسؤولية عامة ومشتركة ينبغي معالجتها في إطار متعدد الأطراف. وقد شجعت جمهورية إيران الإسلامية ودعمت إنشاء آليات مواتية للتعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات بشكل أفضل. وعلى وجه الخصوص، شجع بلدي المبادرة الإقليمية، المعروفة بالمبادرة الثلاثية، بين إيران وأفغانستان وباكستان، التي تحظى كذلك بدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وبإنفاق قرابة ٦٠٠ مليون دولار سنويا، عزز بلدي الحواجز المادية على طول حدوده الشرقية مع أفغانستان. فقد جعلت هذه الحواجز الإقليم الإيراني أقل أمنا وأكثر تكلفة للمتاجرين الدوليين بالمخدرات وزادت من مخاطر تهريب المخدرات. ومؤخرا، تم كذلك اتخاذ تدابير لإنشاء حواجز على طول الحدود الغربية لإيران لإيقاف مرور المخدرات غير المشروعة خارج البلد. وعلاوة على ذلك، تمكنت جمهورية إيران الإسلامية سنة ٢٠٠٩ من الاستيلاء على ما يقارب ١ ١٠٠ طن من مختلف أنواع المخدرات التي أساسها

الأفيون، ٨١ بالمائة منها تم الاستيلاء عليها على طول حدودها الشرقية.

ومن بين الإجراءات الأخرى التي اتخذتها إيران لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، باختصار، ما يلي: توقيع مذكرات تفاهم مع حوالي ٤٠ دولة، وتجهيز نقاط الحدود بالتكنولوجيا اللازمة، وتعزيز التحسين الكيفي والكمي للموظفين المشاركين في مكافحة المخدرات غير المشروعة وإنشاء فريق تقني لمكافحة المخدرات غير المشروعة في كلية الشرطة، والمشاركة في عملية ''تارسيت'' التي تهدف إلى منع تهريب المواد الكيماوية المستعملة في إنتاج المخدرات نحو أفغانستان.

إن الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال، واحد من أخطر مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية. إنه امتهان للكرامة البشرية وشكل جديد للعبودية. ولا يزال الاستغلال الجنسي، الذي يشمل استغلال الأطفال في المواد الإباحية والبغاء، محفزا أساسيا للاتجار بالبشر. وتمثل النساء والأطفال قرابة ٨٠ في المائة من ضحايا الاتجار المكتشف أمرهم والموجهين للاستغلال الجنسي. ونزع الأعضاء البشرية والاتجار بها هو أيضا جانب وحشي وهمجي للاتجار بالبشر ينبغي التصدي له بجدية.

ومما لا شك فيه، هو أن عرض البشر للبغاء، والعمل القسري أو نزع الأعضاء البشرية أمور لا يمكن القضاء عليها بشكل فعال إلا إذا تم التحكم في الطلب عليها. ومع مراعاة هذه الحقيقة، ينبغي تعزيز التعاون على الصعيد الدولي بهدف التركيز بشكل فعال على جانب الطلب من المشكلة.

لقد جُرم الاتجار بالبشر إلى الإقليم الإيراني و/أو منه بموجب قانون خاص أصدره البرلمان الإيراني عام ٢٠٠٤. وليس من المتوقع أن يعزز هذا القانون النظام القانوني المحلي فحسب، بل أن يوفر أساسا قانونيا لبعض الالتزامات المتعلقة بتجريم الاتجار بالبشر المنصوص عليها في اتفاقية بالرمو.

في عام ٢٠٠٧، أنشأت جمهورية إيران الإسلامية آلية تنسيق تضم كل الجهات الوطنية المعنية ذات المصلحة، بما في ذلك القضاء، وسلطات إنفاذ القانون والمجتمع المدني، لمحاربة الآفة بشكل أنجع. وعلاوة على ذلك، تم اتخاذ تدابير واسعة خلال السنتين الماضيتين من قبل الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك المنظمة الإيرانية للرعاية الاجتماعية، لدعم الضحايا ومساعدة المجموعات المستضعفة.

واتخذت جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها بلد مرور، إجراءات هامة لتنفيذ مشاريع لتعزيز مراقبة الحدود بهدف مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشكل أنجع، بما في ذلك الاتجار بالبشر. لقد استفاد بلدي من المساعدة التقنية التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ مشروع يتعلق بوضع تدابير لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر في جمهورية إيران الإسلامية. والغرض الرئيسي من المشروع بناء القدرات القضائية الإيرانية في تنفيذ القوانين المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر وفي تعزيز آليات التعاون بين الهيئات ذات الصلة في جمهورية إيران الإسلامية والبلدان الأخرى.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غامبيا.

السيدة وفاء – أوغوو (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): يرحب وفدي بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويوفر هذا الاجتماع لحظة مؤاتية لتقييم جهودنا وأعمالنا الجماعية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (اتفاقية باليرمو) وبروتوكولاتها. وغامبيا طرف في تلك

المعاهدات وحظينا بدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جهودنا الرامية إلى تنفيذ التزاماتنا بموجب بالمعاهدات.

لا يخفى على أحد أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتزايد في جميع أرجاء العالم ولا تزال مناطق العالم الساكنة حتى الآن أهدافا للجماعات الإجرامية المنظمة لأسباب شتى. إن الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر وغسل الأموال والإرهاب والقرصنة وجرائم الفضاء الحاسوبي والاستيلاء غير المشروع على الموارد الطبيعية كلها في تصاعد. وما من منطقة إلا وتأثرت إما بجريمة واحدة أو بمجموعة من تلك الجرائم.

وكما ذكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن أفريقيا بالذات تتعرض للهجوم. وحكوماتنا تتعرض للهجوم ومؤسساتنا تتعرض للهجوم؛ وشبابنا يتعرضون للهجوم؛ وحتى مستقبلنا يتعرض للهجوم. فالكوكايين لا ينتج في غرب أفريقيا، غير أن الاتجار بالكوكايين ينال بالفعل من السلام الهش السائد في أجزاء من منطقتنا. ولا يمكننا تبديد طاقات شبابنا باستهلاك الكوكايين الذي يأتي بقصد العبور. ولا نريد أن نرى مزيدا من الأسلحة والعصابات الإجرامية تدخل إلى بلادنا. إن الاتجار بالكوكايين تهديد للأمن الوطني، وسرطان ينخر في سيادة القانون في مجتمعاتنا. وحكوماتنا تتعرض لخطر اجتياح العصابات الإجرامية.

في غرب أفريقيا، تشكل تجارة المخدرات تهديدا جديدا وخطيرا يستهدف القضاء على استثماراتنا في السلم والأمن. ونتيجة عدم استقرار الصراعات المدنية التي يذكي لهيبها الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، نواجه الآن جهودا مصممة وقوية من جانب العصابات الإجرامية المنظمة تنطلق من الخارج ومن المنطقة دون الإقليمية، وهي مصممة من دون اكتراث على استخدام بلادنا كقنوات نقل للاتجار بالمخدرات إلى الأسواق المغرية في أوروبا. إنها عصابات خطيرة وقاسية وإجرامية ولن يوقفها شيء ما لم تواجه تصميمنا الجماعي على إحباط تجارتها من جذورها. لذلك السبب، علينا أن نجدد التزامنا ونعبئ موارد جديدة لمكافحة الجريمة المنظمة الوطنية.

إن الظاهرة البشعة للاتجار بالمخدرات عبر غرب أفريقيا تؤثر في كل بلد في المنطقة. وتم مؤخرا ضبط كمية من الكوكايين في بلدنا تجاوز حجمها طنين وقدر ثمنها بقيمة بليون دولار، كان متورطا فيها ١٢ شخصا من جنسيات أجنبية، ويعتبر هذا نمطا لما يحدث في البلدان الأخرى في غرب أفريقيا. والحكومات في جميع أرجاء المنطقة تواجه أساليب متقدمة جدا تتبعها هذه العصابات بموارد وقدرات محدودة لديها. وفي حالتنا، كان الدعم الدولي في غاية الأهمية في تعطيل شبكات المتاجرين بالمخدرات. ونود أن نرى استمرارا في زيادة ذلك النوع من التعاون الدولي يصل إلى مستوى جديد.

إن قادتنا من جانبهم، عقدوا العزم على القضاء على هذه الآفة تنفيذا لتوجيه رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حيث تتخذ الجماعة خطوات فورية للاستجابة بفعالية لخطر المخدرات. عقب سلسلة من المشاورات نظمتها بصورة مشتركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وحكومة الرأس الأخضر، اعتمدت في عام ٢٠٠٨ خطة عمل وطنية للتصدي للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة المصاحبة لها في غربي أفريقيا، وحددت الخطة الأطر الزمنية التي يتوقع ضمنها التوصل إلى نتائج ملموسة في تقرير المشاريع والمهام.

لدينا التزام سياسي بالتعاون مع المانحين والمجتمع الدولي لتسخير قدراتنا الوطنية لمواجهة هذا الوحش الكاسر الذي يحاول مهاجمة مجتمعاتنا. ويلزمنا التعاون الدولي لوقف الشحنات، والحصول على المعلومات الاستخبارية لاقتفاء أثر المتورطين، والحصول على المعدات اللازمة لمضارعة المستوى المتقدم لدى تلك العصابات، فتلك مسألة يتعين فيها التعاون بين غرب أفريقيا وأوروبا. والوقت في غاية الأهمية هنا، وهو ليس في جانبنا.

ينبغي تحسين قدراتنا الوطنية لمواجهة هذه العصابات. فالشركاء من قبيل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، مصدر عون كبير لنا في التصدي لتلك الجماعات، غير أننا نريد أن نرى زيادة في التعاون بينها وبين بلداننا. وفي غامبيا، أعلن رئيس الجمهورية، بأن الحكومة لن تسمح بأن يصبح البلد دولة للمخدرات. هذا هدفنا ونحتاج إلى دعم جميع الدول الأعضاء لبلوغه.

في الختام، يحض وفدي الدول التي لم توقع و لم تصادق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك. وندعو أيضا إلى إحراز تقدم في تنفيذ الآلية واستعراضها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة رومانيا.

السيدة ميكوليسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي، على عقد هذا الاجتماع بشأن هذا الموضوع الهام والملح دائما. ونؤيد البيان الذي أُدلي به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وبالطبع نود أيضا أن نعرب عن بعض الأفكار بصفتنا الوطنية.

إن رومانيا، إذ قامت بدور نشط في الإبرام الناجح لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ما فتئت تشعر بالقلق العميق حيال نطاق وزيادة تعقد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد تلك الاتفاقية الهامة للغاية تمثل معلما وفرصة مؤاتية لتقييم التقدم المحرز نحو تنفيذها الكامل لوضع ردود أفضل لها.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها توفر إطار عمل دوليا مناسبا لمكافحة الجريمة المنظمة ونشجع الدول على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية وفي بروتوكولاتها وأن تواصل تعزيز تلك الصكوك عن طريق كفالة تنفيذها الكامل والفعال.

غير أن الأساليب الحالية لمكافحة ازدياد خطر الجريمة المنظمة غير كافية. فالحواجز اللغوية وعدم توفر قنوات لتبادل المعلومات أو محدودية تلك القنوات، وانعدام التقيد الكامل باحترام حقوق الإنسان كلها مسائل لا يزال يتعين التغلب عليها. وفي هذا السياق، أُجري تحليل دقيق للوسائل المستخدمة حاليا لمكافحة الجريمة المنظمة، وهي وسائل يستخدمها عدد متزايد من الاختصاصيين، واستكشاف طرق أحسن لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين سلطات إنفاذ القوانين أصبحت لازمة الآن أكثر من أي وقت مضى.

إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يعمل بصورة وثيقة مع الحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، لزيادة التعاون الدولي لمواجهة النفوذ العارم للجريمة المنظمة. ونقر بدور المكتب بوصفه شريكا رئيسيا في ذلك المسعى ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعمها لعمل المكتب في ذلك المجال.

وقد شاركت رومانيا مشاركة فعالة في الدورات السابقة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وستشارك في الدورة الخامسة التي ستعقد في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر.

وستكون هذه الدورة فرصة مناسبة التوقيت لتوجيه الاهتمام إلى أشكال الجريمة الجديدة والناشئة ومناقشتها.

وفي المناقشات الأخيرة التي أجرتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا، كانت رومانيا من بين مقدمي القرار بشأن تعزيز تصدي منع الجريمة والعدالة الجنائية للعنف ضد المرأة. كما أن رمانيا قدمت بالاشتراك مع إيطاليا مقررا بشأن تعزيز تصدي منع الجريمة والعدالة الجنائية للتزوير والقرصنة.

وتوفر الاتفاقية أدوات التعاون الوثيق في مكافحة الجريمة المنظمة على المستوى العالمي، فهي تساعد على تبادل المعلومات والتعاون في إنفاذ القانون فيما بين الأطراف. وقد أبرمت رومانيا حتى الآن ما يزيد على ٩٠ اتفاقا للتعاون الثنائي، مع بلدان في أوروبا وآسيا والقارة الأمريكية، في مجال منع ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات والإرهاب، وغير ذلك من التهديدات غير التقليدية للأمن.

وصادقت رومانيا، كذلك، على أهم الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمسؤوليات الدول عن مكافحة التهديدات غير المتناظرة تحت إشراف الأمم المتحدة ومجلس أوروبا والتعاون الاقتصادي في البحر الأسود، والمركز الإقليمي لمكافحة الجريمة عبر الحدود التابع لمبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا، الذي يستضيفه بلدي.

إن الجريمة عبر الحدود الوطنية مشكلة شاملة. وعلى غرار بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في أوروبا الشرقية، تلتزم رومانيا التزاما قويا بمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وهما من أخطر الجرائم وأكثرها انتشارا في منطقتنا. ونحن نعتبر مكافحة تلك الآفات تتجاوز إلى حد كبير كونها واجبا وطنيا، فهي أيضا مسؤولية إقليمية ودولية. إن قدرة الجماعات المنظمة على الحركة الدائمة والمرونة المرتبطتين بالاتجار بالأشخاص برهان على أن اتباع نهج ضيق حياله لن يكتب له النجاح. والرد المنسب هو النهج المتسق على المستوى الدولي.

وبطبيعة الحال، حاولنا أن نقوم بكل ما في وسعنا. وتصدت السلطات الرومانية لمشكلة الاتجار بالبشر انطلاقا من منظور واسع، محاولين، من ناحية، أن نمنع ارتكابها من خلال الحملات الرامية إلى زيادة الوعي وتثقيف الفئات المستهدفة، ومن ناحية أخرى، أن نكافحها بشكل حثيث وأن ندعم ذلك بحماية الضحايا.

وطورنا، كذلك، برنامجا وطنيا للتنسيق بشأن الضحايا والشهود ووضعنا قاعدة بيانات تشمل معلومات عن ضحايا الاتجار بالبشر. وقد مكننا ذلك من اكتساب خبرة قيِّمة في ميدان منع الاتجار بالبشر، ونحن مستعدون دائما لتقديم المساعدة الفنية المتعلقة بهذه المسألة، بالإضافة إلى الإسهام بخبراتنا في تطوير آلية دولية لإحالة الضحايا.

وفي الختام، أود أن أشدد أيضا في هذه المناسبة على أن رومانيا مصممة على الإسهام بشكل كبير في تعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا وخارجها، بينما نواصل مكافحة التهديدات التي تشكل تحديا لنا جميعا اليوم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لمنغوليا.

السيدة أوشير (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشارك المتكلمين السابقين التقدم بخالص التقدير لكم، سيدتي، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في مناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لإطلاق خطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية باليرمو وبرتوكولاتها.

ويدلل اعتماد تلك الصكوك الهامة على تنامي التسليم بأن الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية قد أصبحت مسألة ذات أولوية دولية. وفي واقع الأمر، أنه لم تعد هناك أي دولة في مأمن من شرور الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. فهي تُحدث أخطر الآثار على التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلدان وعلى الحكم والاستقرار فيها، بالإضافة إلى آثارها على صحة ورفاه سكانها. ولذلك يقال عن حق إن الجماعات الإجرامية الوطنية والدولية تهدد أمن الدول في جميع أرجاء العالم.

وفي إطار مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بشكل فعال، نود أن نؤكد على أهمية الانضمام العالمي إلى اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول، التي لم تنظر حتى الآن، في المصادقة على الاتفاقية والبروتوكولات أو الانضمام إليها إلى أن تفعل ذلك.

ولا يمكن لأي دولة أن تكافح الجريمة عبر الحدود الوطنية إلا بالجمع بين التصدي الوطني والتعاون الثنائي والدولي. ويشيد وفد بلدي بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على ما يقوم به من أنشطة واسعة النطاق لمساعدة الدول الأعضاء في مكافحتها للجريمة عبر الوطنية. وقد لاحظنا مع التقدير صدور التقرير المعنون ”عولمة الجريمة: تقييم خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية“، الذي يتيح لنا نظرة معمقة في تدفقات الاتجار بالمخدرات، وبالأسلحة النارية، والبشر، والموارد الطبيعية والمنتجات المزورة، بالإضافة إلى القرصنة البحرية والجرائم الحاسوبية.

وقد انضمت منغوليا إلى اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة ذات الصلة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وذلك بعد القيام بالعمل الحثيث لمواءمة تشريعاتنا الوطنية مع الاتفاقية. كما أن منغوليا طرف في ١٣ من بين ١٦ صكا عالميا لمكافحة الإرهاب.

وكما أشار التقرير عن عولمة الجريمة، فإن ”الاتجار بالأشخاص يشكل بالفعل ظاهرة عالمية: فوفقا للبيانات التي قُدمت مؤخرا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ... أبلغ ١٣٧ بلدا عن اكتشاف ضحايا فيها“. وقد أضرت هذه الظاهرة المأساوية بمنغوليا أيضا، حيث أن عددا متزايدا من مواطنينا يجري إغواؤهم بالتهريب لأغراض الاستغلال. إننا نتخذ تدابير مكافحة على الصعيد الوطني وبالتعاون مع الآخرين. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أجرى البرلمان المنغولي سلسلة من التعديلات على أحكام القانون الجنائي المتعلقة بمكافحة التهريب، بحيث تم حظر جميع عناصر عملية التهريب ووضع عقوبات أشد تعكس خطورة الجريمة. وقد عزز ذلك الإطار القانوني لمكافحة التهريب ومقاضاة المهربين.

وعلاوة على ذلك، طلب البرلمان صياغة قانون لحماية ضحايا الاتجار بالبشر والشهود. وشكل فريق عامل خاص في وزارتي العدل والداخلية لذلك الغرض. ونظمت الحكومة عددا من حلقات العمل لموظفي إنفاذ القانون وممثلي المجتمع المدني بشأن كيفية حماية ضحايا وشهود الاتجار بالأشخاص ومقاضاة ومعاقبة مرتكبي تلك الجرائم. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات التي لم يتم تذليلها بعد. ويجري التصدي لتلك التحديات بالتعاون مع شركائنا، بما في ذلك الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وغيرها.

وبالرغم من أن منغوليا غير معرضة بشدة لآفة المخدرات والمؤثرات العقلية كما تتعرض لها بلدان أخرى في المنطقة، فإن تزايد تهريب المخدرات عبر الحدود الوطنية قد أصبح مصدر قلق عام في بلدي. وتقع منغوليا على مساحة شاسعة من الأراضي ولها حدود طويلة مع جارتيها.

وبالنسبة لبلد بهذه المساحة وهذا العدد القليل من السكان، تشكل إدارة الحدود تحديا كبيرا، ولا سيما فيما يتعلق بتهريب المخدرات. ولذلك، تسعى حكومة بلدي إلى اتخاذ تدابير استباقية، بما في ذلك تهيئة البيئة القانونية اللازمة وزيادة الوعي في صفوف موظفي إنفاذ القانون والجمهور بوجه عام. كما أن منغوليا عضو في ثلاث اتفاقيات متعلقة بمكافحة المخدرات. ولكن الانتكاسة الرئيسية التي ما زلنا نواجهها هي نقص الموظفين المدربين، والمعدات والخبرة، وذلك لأن الجرائم المتعلقة بالمخدرات لم تكن منتشرة حتى فترة قريبة.

إن مذكرة التفاهم لعام ٢٠٠٣ بين حكومة منغوليا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بشأن إنشاء إطار التعاون في ميدان مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، توفر أساسا قويا لجهودنا المشتركة في مكافحة الأنواع المذكورة آنفا للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ويشاطر وفد بلدي القلق المتزايد حيال الأدوية المزورة. فآثار الدواء المزور على الصحة البشرية من شأنها أن تكون كارثية، إن لم تكن قاتلة. وفي إطار الزيارة التي قام بها رئيس وزراء حكومتنا إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في آذار/مارس الماضي، تم الاتفاق بين منغوليا والمكتب بشأن المسائل الثلاث التالية: أولا، تعزيز قدرات منغوليا الفنية على كشف الأدوية المزورة؛ ثانيا، صياغة تشريع شامل بشأن هروب رؤوس الأموال بطريقة غير قانونية؛ بالإضافة إلى معالجة موضوع الفساد المترابط مع ذلك؛ وثالثا، المساعدة التقنية بغية التعرُّف بدقة على مواقع مزارع المؤثرات العقلية المتفرقة على أراضي منغوليا وتحديد أماكنها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا إيمان وفد بلدي الراسخ بأنه، لتحقيق تقدم ملموس في مكافحة الجريمة عبر الوطنية، من الضروري للغاية إقامة تعاون فعال فيما بين الدول الأعضاء في تبادل المعلومات وحماية الضحايا والاكتشاف والمقاضاة. ونؤمن أيضا بأنه من الهام بالقدر نفسه ألاّ يغيب عن بالنا الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة عبر الوطنية وأن نوحد جهودنا للقضاء عليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لبيرو.

السيد غوتيريث (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى لتناول موضوع الجريمة المنظمة عبر الوطنية. فهذه الظاهرة لا تشكل تهديدا عالميا متزايدا لأمن شعوبنا ورفاهها فحسب، بل أيضا للممارسة المشروعة لحقوقها الإنسانية لتنمية بلداننا. ونظرا لطبيعة هذه المشكلة، فإنها تتطلب تشاطر المسؤولية المشتركة والتعاون فيما بين الدول لمعالجتها بشكل فعال.

لا يوجد سوى ١٥٤ دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويود وفد بلدي أن يؤكد أن هناك ٣٨ دولة عضوا في المنظمة لم تنضم بعد لذلك الصك الهام جدا، بل أن عددا أكبر لم ينضم إلى البروتوكولات الخاصة بالاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين ومكافحة صناعة الأسلحة النارية والاتجار بها على نحو غير مشروع. وفي الواقع، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لضمان ازدياد عدد الدول الأطراف في تلك الصكوك.

وفضلا عن ذلك، من الواضح أننا نواجه مشاكل ناشئة عن تنفيذ تلك الاتفاقات بصورة غير كافية. فانعدام الإرادة لدى الدول مسألة لها أثر سلبي للغاية. ولهذا السبب فإن وفد بلدي، بالإضافة إلى مناشدة الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية وبروتوكولاتها أن تفعل ذلك – وهو أمر

هام للغاية – يحث على بذل قصارى الجهود لتنفيذها. واجتماع اليوم منتدى هام يمكننا فيه تجديد التزام دولنا بمكافحة هذه التهديدات. وبيرو، التي قامت بالتصديق على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، تشدد على أن توفير الموارد والتعاون والمساعدة التقنية الدائمة أمور بالغة الأهمية لتحقيق تنفيذها تنفيذا تاما.

لقد أتاحت العولمة لتطور فرصا لم يسبق لها مثيل للجريمة المنظمة عبر الوطنية. فشبكات المنظمات الإجرامية تعبر الحدود وتقيم الصلات من خلال أنشطتها العديدة غير المشروعة: الاتجار بالبشر، والدعارة، والرق، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال وفساد الموظفين العامين، وكذلك الإرهاب الذي تواجهه بعض بلداننا. لقد أنشأ هذا شبكة مترابطة يجب معالجتها بنهج شامل ومنسق وأوجدت هذه الأنشطة شبكة مترابطة يجب مواجهتها عن طريق نهج شامل ومنسق. وتجمع هذه الشبكات المترابطة من المنظمات الإجرامية عبر الوطنية ثروات من الملايين تساوي الموارد التي يمكن أن تخصصها الدول لمكافحة جرائمها وفي بعض الحالات، تزيد عنها. وتقدر الأمم المتحدة أن القيمة السوقية للاتجار بالبشر تبلغ ٣٢ بليون دولار سنويا، وفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات، ويتراوح المبلغ السنوي من الأموال التي يتم غسلها بين ٢ و ٥ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي على صعيد العالم.

ويؤمن وفد بلدي بقدرة الدول على مواجهة الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، إذ أن الإرادة الحديدية لتنفيذ القوانين والتشريعات المناسبة، مع التنسيق والتعاون الدوليين، مسألة أساسية، لا سيما ضد التهديدات التي تتطلب إجراءات متعددة الأطراف على الصعيدين الوطني والدولي.

وتواصل بيرو العمل لحماية أمن مواطنيها في وجه الأخطار العديدة التي تشكلها الجريمة المنظمة. لقد قمنا بخطوات عديدة لمواجهة المشكلة ونحن على أهبة الاستعداد دائما للتعاون مع المجتمع الدولي في الأنشطة المشتركة، وتبادل المعلومات وتعزيز الممارسات الجيدة وتشاطرها.

أما بخصوص تهريب الأشخاص والاتجار بهم على نحو غير مشروع، اعتمدت بيرو استراتيجية تهدف، من خلال الحلقات الدراسية والمنشورات ووسائط الإعلام، تطوير برامج التدريب وزيادة الوعي بأخطار الهجرة غير المشروعة ومنع الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، لا سيما استغلال الأطفال والمراهقين. وتُروَّجْ لمدونة لحسن السلوك في أوساط منظمي الجولات السياحية ونعزز الوعي بتلك المسألة في إطار السياحة بواسطة الإنتاج المسرحي. ويجري وضع سياسات جديدة لمنع تلك الجريمة ومحاكمة مرتكبيها ولحماية الضحايا بواسطة فريق عامل متعدد القطاعات لمكافحة الاتجار بالبشر. وتدعم منظمة الهجرة الدولية بعض هذه الجهود. وفضلا عن ذلك، يجري التفاوض على مبادرات تعاونية مع الدول المتاخمة.

ونعمل أيضا على مكافحة السخرة من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة السخرة. وفي عام ٢٠٠٩، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تم تنظيم الحلقة الدراسية الإقليمية الأولى المعنية بتفتيش العمل والسخرة في أمريكا اللاتينية، بمشاركة ١٠ بلدان من أمريكا اللاتينية، حيث تم تشاطر الخبرات بشأن ذلك الموضوع. وإلى جانب ذلك، أنشأت بيرو لجنة وطنية لمنع عمل الطفل والقضاء عليه وهي بصدد إعداد استراتيجية للاتصالات لتدريب العاملين في الخدمة المدنية والجمهور العام على التعرف على حالات العمل القسري. وفضلا عن ذلك، وضعت بيرو سياسات لمساعدة وحماية ضحايا الاتجار ووفرت خدمة تليفونية مجانية للإبلاغ عنه.

وفيما يتعلق بمكافحة المخدرات، وضعت بيرو خطة وطنية للمخدرات لفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، تركز على ثلاثة مجالات هي: منع تعاطي المخدرات، والتنمية البديلة والحظر. وفي عام ٢٠٠٩، قضت بيرو على ١٠ ٠٢٥ هكتارا من أوراق الكوكا، في حين قضت بين كانون الأول/يناير ونيسان/أبريل هذا العام على ٨٥٠ ٣ هكتارا من مزروعات الكوكا غير القانونية. وفضلا عن ذلك، تم حتى الآن من هذا العام تدمير ٨٤ مختبرا كانت تستعمل في إنتاج معجون الكوكا الأساسي. ونعمل أيضا على تشجيع برامج ومشاريع التنمية البديلة، لا سيما في مجال الزراعة. ويجري الآن من خلال هذه البرامج والمشاريع زراعة ١٠٠ ٨٨ هكتار من المحاصيل القانونية. ويشكر وفد بلدي، على وجه الخصوص، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدته بيرو في مجال التنمية البديلة. ومع ذلك، ورغم تخصيص دولة بيرو من مواردها الخاصة موارد ضخمة لمكافحة المخدرات، ما فتئت تحتاج إلى التعاون الدولي، الذي تناقص للأسف في السنوات الأخيرة.

وفي مجال الاتجار بالأسلحة النارية، أنشأت بيرو لجنة وطنية لمكافحة صناعة الأسلحة النارية والاتجار بها على نحو غير المشروع. وبفضل عمل أجهزتنا لإنفاذ القانون، وضعت خطط خلال السنتين الماضيتين لمصادرة أعدادا كبيرة من الأسلحة النارية. واكتشفت شبكة من تجار الأسلحة ذات صلة بمنظمة إرهابية في بلد مجاور وتمّ تفكيكها. وقمنا أيضا بالعديد من الأنشطة مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يوجد مقره في ليما. وفي عام ٢٠٠٩، وبصفة بيرو الرئيس بالنيابة رئيسة لجماعة دول الأنديز، وبالتعاون مع الأمانة العامة للجماعة، أنشأت فريقا عاملا عملا بالمقرر ٥٥٢، المعنون ”خطة الأنديز لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه“. وعقد الفريق أول اجتماع له في ٢٥ أيار/مايو.

وبخصوص غسل الأموال، فإن بيرو لديها وحدة متخصصة للتصدي لتلك الجريمة وهي تقوم بدور المنسق لفرقة العمل المالية لمنطقة أمريكا الجنوبية المعنية بغسل الأموال، وهي منظمة حكومية دولية على المستوى الإقليمي تجمع بين بلدان أمريكا الجنوبية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالمثل، فإننا أيضا أعضاء في مجموعة إيغمونت لوحدات المعلومات المالية وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال.

كما أدرجت بيرو، وهي بلد ذو تراث ثقافي عمره آلاف السنوات، جرائم محددة تتعلق بالاتجار بالممتلكات الثقافية في قانونها الجنائي. ولدينا أيضا برامج لتدريب أفراد الشرطة والعاملين في المتاحف وننفذ حملات توعية بشأن مدونات الأخلاقيات، بما في ذلك حلقات دراسية واجتماعات دولية بشأن هذا الموضوع.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإطلاق خطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإعلان نابولي وبالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية باليرمو، يود وفد بلدي إعادة التأكيد على الحاجة الشديدة إلى مواصلة إحراز تقدم في تنفيذ الصكوك الدولية المتاحة لنا لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وقد أُنشئ فريق عامل متعدد القطاعات لاستعراض تنفيذ اتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها والاسترشاد به في ذلك. ولتحقيق تلك الغاية، يؤيد بلدي إنشاء آلية متابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تراعي الخصائص الفعلية للاتفاقية وبروتوكولاتها. كما نؤيد إنشاء آلية تنقيح لمساعدة البلدان

في تحسين تشريعاتها وسياساتها الداخلية وفي تيسير التعاون الدولي والمساعدة التقنية.

وفي ذلك الصدد، تعرب بيرو عن استعدادها للمشاركة الطوعية في برنامج المساعدة الرائد بشأن تنفيذ اتفاقية باليرمو ولدعم إنشاء صكوك بشأن جمع المعلومات والتعاون القانوني وتبادل الممارسات الجيدة والتعاون التنفيذي والمساعدة التقنية لكل بروتوكول من بروتوكولات الاتفاقية.

وختاما، أود أن أشدد على أنه في سياق الجهود التي تبذلها الدول لمكافحة هذه التهديدات، ثمة أهمية حاسمة لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مساعدة الدول على التصدي بطريقة منسقة وذات قاعدة عريضة لمختلف التهديدات الدولية التي نواجهها بخصوص الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وندعو جميع الدول إلى زيادة ما تقدمه للمكتب من دعم وموارد.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد موفتوأوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يرغب وفد بلدي في توجيه الشكر لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذا الاجتماع بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويصادف عام ٢٠١٠ الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن ثم، فإن التوقيت مناسب جدا ومن الملائم للغاية أن تتداول الجمعية العامة بشأن هذه القضية الهامة لمعرفة ما وصلنا إليه بعد مرور ١٠ سنوات.

حقا، لقد تغيرت أشياء كثيرة خلال العقد المنقضي. وفي عصر العولمة هذا، أصبحت جماعات وشبكات الجريمة المنظمة، للأسف، أكثر تنوعا وترابطا. وقد استغلت بنجاح الفرصة التي وفرتها العولمة وأنشأت هياكل اقتصادية موازية خاصة بها. ونتيجة لذلك، فإننا نواجه اليوم ظاهرة فريدة ومتنامية تمثل أخطارا وتهديدات كبيرة للمجتمع الدولي بأسره. وفي جملة أمور، فإن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تقوض سلطة الدولة وتغذي الفساد وتعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتضعف سيادة القانون.

كما أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تؤدي إلى تفاقم الأزمات الكثيرة التي تعمل الأمم المتحدة بشأنها. وبهذه الصفة، فإنها تقوض جهود المجتمع الدولي في مجالات حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. ومن ثم، فإنها تشكل تحديا كبيرا وخاصا للبلدان الخارجة من الصراع.

وفضلا عن ذلك، وكما تقر قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، فإن الطابع المترابط للإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية أصبح أيضا أوضح وأكثر إثارة للقلق في السنوات الأخيرة. بل إن ثمة حقيقة موثقة جيدا اليوم، ألا وهي أن العائدات المتولدة من الاتجار بالمخدرات أصبحت مصدرا أساسيا لتمويل الإرهابيين، يليها تهريب الأسلحة والاتجار بالبشر وغسل الأموال والابتزاز.

ويمكن للمرء أن يورد أمثلة وصلات أخرى مماثلة تعمل فيها تهديدات مختلفة عبر وطنية بصورة مترادفة مع بعضها بعضا للإضرار بالسلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي. ومن المؤكد أن حجم المشاكل التي يتسبب فيها ذلك قد يختلف من منطقة إلى أخرى. ومن الواضح أنه لم يعد بالإمكان أن تكون الجغرافيا درعا واقيا من التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي لا تعترف بأي حدود. ومن ثم، فإن مكافحة هذا التحدي تتطلب تعاونا دوليا قويا. وهناك بالفعل مؤسسات وبرامج راسخة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لمكافحة هذه التهديدات. وجهودنا يجب أن تستهدف في المقام الأول تعزيز التعاون في داخل تلك الأطر.

وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها أداة فعالة والإطار القانوني اللازم للتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحن نقدر بشدة العمل القيم الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بناء قدرة الدول الأعضاء على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب.

وانطلاقا من إدراك الأهمية الحيوية للتعاون الدولي الفعال، وقعت تركيا وصدقت بالفعل على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا المجال، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة. كما صدقت تركيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفضلا عن ذلك، فقد عقدت تركيا اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة مع ٧٢ بلدا.

كما أن تركيا طرف في مشاريع كثيرة للتعاون الإقليمي في مكافحة الجريمة المنظمة في منطقة البلقان والبحر الأسود مثل ميثاق الاستقرار والمبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وأنشطة الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة مثال طيب على جهود تركيا الداعمة للتعاون الإقليمي. فالأكاديمية تدرس منهجا دراسيا دوليا وقد قدمت، منذ إنشائها، التدريب لقرابة ٢ ٥٠٠ من ضباط إنفاذ القانون من ٦٤ بلدا على مسائل مثل مكافحة الاتجار بسلائف المخدرات وبالبشر والجريمة المنظمة والإرهاب وغسل الأموال.

وختاما، أود أن أشدد على أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا يمكن منعها بواسطة حكومات تعمل بمفردها أو من خلال الأشكال التقليدية للتعاون الدولي. فالجريمة المنظمة عبر الوطنية وعائداتها المالية الهائلة تستلزم استجابات مصممة جيدا ومنسقة وشاملة من قبل المجتمع الدولي. ونأمل أن يؤدي هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة إلى زيادة تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب الممثل الدائم لإندونيسيا.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين توجيه الشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد خطة العمل العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية باليرمو.

إن براثن الجريمة المنظمة تصيب المجتمعات بالشلل بل أنها تستنزف موارد بعض البلدان وتدفعها إلى حافة اليأس والعوز. والجريمة المنظمة لا تعترف بالحدود الوطنية؛ وهي تحدث في جميع أرجاء العالم.

والضحايا يستغيثون طلبا للمساعدة ويهيبون بالدول أن تتخذ إجراءات ملموسة وشاملة ضد هذه الجماعات. ويجب ألا نخذلهم. ولا بد أن نكون على مستوى توقعاتهم بأننا نحن، الحكومات، نحمي مجتمعاتنا ونخدمها.

وينبغي لاجتماع اليوم بكل تأكيد أن يتجاوز الاحتفال بالذكرى السنوية. وهذا الاجتماع لا يتعلق بتعزيز تنفيذ الوثيقة الختامة لمؤتمر باليرمو. فمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يؤدي ذلك الغرض. وينبغي لنا الإحجام عن ازدواجية الجهود والأفكار. وينبغي أن يدور هذا الاجتماع حول التكامل. ويجب تركيز مواردنا الشحيحة على إضافة قيمة للجهود العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة. وينبغي أن يكون اجتماعنا نقطة انطلاق

لمضاعفة جهودنا لمكافحة هذه الجرائم. كما ينبغي أن يكون منطلقا باتجاه التصدي للتهديدات المتنامية باستمرار التي تشكلها الجريمة المنظمة.

وقد عاد بزوغ فجر ثورة تكنولوجيا المعلومات بفوائد هائلة. فرأس المال يمكن تحويله في طرفة عين. ويمكن الوصول إلى المعلومات والبيانات من جميع أنحاء المعمورة. وثمة تكامل وترابط وثيق بين البلدان من خلال تكنولوجيا المعلومات. كما أن عصابات الجريمة المنظمة تتلاعب بهذه التكنولوجيا، التي حفزت النمو والتنمية، وتستغلها بمهارة. ومن الواضح أنه ينبغي لنا أن نظل متيقظين. كما أن من الواضح أنه يجب القيام بالمزيد، من العمل ولكن لم يتحقق سوى القليل في المساعي الرامية إلى منع عصابات الجريمة المنظمة من إحداث حالة فوضى بين الفينة والأخرى.

وقد أوضح إعلان السلفادور أيضا أن الجريمة المنظمة تسهم في استتراف الموارد البيئية. ومخالب الجريمة المنظمة تدمر الغابات الكثيفة وتدمر قيمة أحشائها. وثمة واجب أخلاقي على بلدان المنشأ والعبور والمقصد بمنع وتجريم جميع أنشطة هذه الجريمة المنظمة. وبينما ينبغي لبلدان المنشأ اتخاذ خطوات لمكافحة هذه الأنشطة، فإن بلدان العبور والمقصد يجب عليها رفض أي نوع من التجارة الناشئة عن أنشطة أو أصول غير مشروعة. وفي ذلك الصدد، نقدر التزام وجهود البلدان التي طبقت نظما للتأكد من أن هذه الأنشطة قانونية أو من عدم وجود أصول غير قانونية لها. كما نود أن ندعو المزيد من البلدان إلى أن تحذو حذو هذه النماذج النبيلة.

ونؤمن إيمانا جازما بأنه لا يمكن تحقيق النجاح في هذا المسعى الصعب إلا من خلال التعاون الإقليمي والدولي. وعملية بالي مسعى لتعزيز هذه الجهود التي نعتقد أنها يجب أن تكون شاملة وأن تتضمن جوانب المنع والحماية والمقاضاة. كما ينبغي أن تهدف العملية إلى تعزيز قدرة الدول على تقديم إسهام قوي ودائم في العملية. وفضلا عن ذلك، فإن خطة العمل العالمية للأمم المتحدة، الجاري إعدادها حاليا، تدبير هام يجب أن يكمل البرامج والآليات الموجودة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على أن إندونيسيا، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، ستواصل دعم الجهود المستمرة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، سواء كانت على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. ونأمل أن يبعث اجتماعنا اليوم برسالة لا لبس فيها بشأن جهودنا الموحدة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب الممثل الدائم للهند.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أدرك أنكم كنتم في غاية الكرم، سيدتي. وسأحاول توخي الإيجاز والسرعة قدر الإمكان.

أشكركم شكرا جزيلا، سيدتي، على إتاحة الفرصة لي للتكلم أمام هذا الاجتماع التذكاري لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. قبل ١٠ أعوام عندما اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة – التي تتعامل مع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وتصنيع الأسلحة النارية والاتجار بها بشكل غير قانوني – فإن ذلك كان إنجازا هاما في المعركة ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومنذ ذلك الحين، صدق ١٥٤ بلدا على الاتفاقية. ويسعدني اليوم أن أبلغ الجمعية، من خلالكم سيدتي، بأن حكومة الهند قررت أيضا التصديق على الاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة.

والهند ملتزمة بالتأكيد بالعمل من خلال الآليات المختلفة للتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل

تخليص العالم من الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات وغسل الأموال وصفقات الأسلحة غير المشروعة والاتجار بالبشر، وفي المقام الأول، الإرهاب.

والهند ضحية للإرهاب منذ عقود. وقد فقدنا أرواحا بريئة لا حصر لها في هجمات إرهابية بشعة. والإرهاب يؤثر أيضا على معظم البلدان الأخرى، بل إنه آفة زماننا. فهو يقوض السلام والديمقراطية والحرية ويعرض المجتمع الدولي والبشرية جمعاء للخطر. ولئن كانت اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يترتب عليها تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون في البلدان المختلفة، فإن من المهم بشكل حاسم أن نعزز الإطار القانوني المتعدد الأطراف المحدد الذي يستهدف الإرهاب. ولقد بلغت الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي مرحلة إيجاد تسوية جيدة للمسائل القانونية. ويجب علينا الآن إعطاء الدفعة السياسية اللازمة ليتسنى اعتماد الاتفاقية بصورة عاجلة.

وندرك أن التعاون الدولي بشأن المسائل الجنائية هو حجر الزاوية لجهود الدول لمنع الجريمة عبر الوطنية ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم. ومن الأهمية بمكان أن نقر بوضوح بالدور الحيوي للتعاون بين الدول في مكافحة الجريمة عبر الوطنية — ولا سيما الجريمة المنظمة عبر الوطنية – وبخطوات تعزيز وتدعيم التعاون الدولي على جميع المستويات.

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يكون مستعدا أيضا للإسهام ومساعدة الدول التي تسعى إلى الحصول على مساعدة مالية أو تقنية في جهودها لبناء القدرات والتدريب وفي إعداد الإطار الإداري والقانوني وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية المطلوبة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وندرك كذلك زيادة حجم الاتجار بالأشخاص على مستوى العالم والتعقيدات التي ينطوي عليها التعامل مع هذه القضية. ولئن كانت الجهود الوطنية للقضاء على هذا الاتجار ضرورية، فإن من المهم بشكل حيوي أيضا زيادة الاتساق في جهود المجتمع الدولي لمعالجة هذه القضية. وفي هذا السياق، فإن وضع ترتيبات مؤسسية على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية أصبح أمرا لا غنى عنه.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا العمل معا في اتخاذ نهج عالمي منسق وبعيد النظر. والنقاش جار حاليا في الجمعية العامة بشأن خطة عالمية للأمم المتحدة لمنع الاتجار بالأشخاص. ومن الأهمية بمكان أن ننتهي من هذه المناقشة مبكرا وأن نعتمد الخطة.

لقد ترتب على تسارع وتيرة العولمة في السنوات الأخيرة زيادة هائلة في حركة الأشخاص والبضائع والخدمات عبر الحدود. كما طرأت تحسينات كبيرة جدا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبينما يعود هذا الأمر بالنفع إجمالا على البشرية، يجب علينا أن نضع في الاعتبار أن ذلك الأمر أتاح أيضا مجالا للجريمة المنظمة لزيادة آثارها عبر الوطنية. وفي هذا السياق، فإننا نشعر بقلق عميق حيال المجالات الجديدة للجريمة عبر الوطنية مثل جرائم الفضاء الإلكتروني وجرائم الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتعلقة بالهوية وصلاتها بالأنشطة الإجرامية والإرهابية الأخرى. ونرى أن تلك التطورات تتطلب أن نتفق على النظر إلى الجريمة المنظمة عبر الوطنية من منظور أوسع يشمل هذه التهديدات الجديدة والناشئة، مع التصدي أيضا لمسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية ومعاملة المجرمين.

وفي هذه الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية، من المهم بشكل حيوي أن نتعهد بترجمة التزاماتنا إلى أفعال مع قدر أكبر من التعاون.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لكولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى وأن أشدد على أهمية الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ويعتقد بلدي أن الاتفاقية تنشئ إطارا قانونيا ملائما سيكون، في حالة تنفيذه بفعالية، أداة فعالة للتصدي للجريمة المنظمة. وقد مثل اعتماد الاتفاقية خطوة هامة للأمام في مكافحة الجريمة عبر الوطنية. كما أنه جسد إدراك الدول لخطورة التحديات التي تشكلها تلك الجريمة.

وأتى هذا الصك الهام بمستجدات في المجال القانوني، ليس بتصنيف جرائم مثل المشاركة في جماعة إجرامية منظمة وعرقلة سير العدالة فحسب، ولكن أيضا بوضع المفهوم القانوني لغسل الأموال والجرائم ذات الصلة. وقد كان من الصواب تماما أن الاتفاقية وضعت تيسير التعاون الدولي ضمن أهدافها الأساسية وأنها أولت اهتماما خاصا لتدابير المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، مثل تسليم المطلوبين.

واعتمدت كولومبيا تدابير وصكوكا قانونية تطور أحكام اتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها وتتجاوزها. وتشمل التشريعات الكولومبية طائفة واسعة من الجرائم التي يُعاقب عليها بما يتناسب مع خطورة الجرائم التي حددتها الاتفاقية. ومن خلال القانون رقم ٧٩٣ لعام ٢٠٠٢، شددت كولومبيا المفهوم القانوني لسقوط حقوق الملكية في حين قمنا، من خلال القانون رقم ١١٢١ لعام ٢٠٠٦، بتعريف تمويل الإرهاب باعتباره جريمة مستقلة.

وتظهر النتائج التي تحققت من خلال تطبيق تلك المفاهيم القانونية أن السياسة الناجحة في المجال الجنائي لا تقتصر على الآليات التقليدية مثل زيادة أحكام السجن، وكوننا بحاجة إلى إضعاف الهيكل المالي الفعلي للمنظمات الإجرامية. ويدرك بلدي أن جهود بلد بمفرده لا تكفي للتصدي لهذه الجريمة عبر الوطنية المتعددة الأبعاد. وأي مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية. ومن ثم، تعيد كولومبيا التأكيد على استعدادها لتقديم أكبر قدر ممكن من التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية على الصعيد الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، ينص قانون الإجراءات الجنائية الكولومبي لعام ٢٠٠٤ على تدابير مثل التطبيق المرن لمبدأ عدم جواز المحاكمة على الجرم ذاته مرتين والتنفيذ السريع لتسليم المطلوبين واستخدام أساليب التحقيق الخاصة.

لقد عبرت الجمعية العامة، لدى اعتمادها للاتفاقية، عن قلقها البالغ حيال تزايد الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب ودعت الدول إلى الإقرار بتلك الصلات وتطبيق الاتفاقية لمعالجتها. ووجود هذه الصلات أمر لا خلاف عليه. فالجماعات الإرهابية تستخدم الجريمة عبر الوطنية لتمويل أنشطتها الإجرامية وتيسيرها. وبالتالي، هناك نوعان من الجريمة يجب مكافحتهما بطريقة منسقة وشاملة.

ويقود ذلك النهج بالضرورة إلى مبدأ المسؤولية المشتركة. والتعاون الدولي في تنفيذ ذلك المبدأ ينبغي أن يعزز ويدعم التنسيق بين المبادرات والإجراءات الخاصة بالتصدي للتحديات الناشئة عن الجريمة عبر الوطنية مع التركيز على مراقبة مصادر التمويل والشراء والدعم اللوجستي.

ويجب على الدول الـ ١٥٥ الأطراف في الاتفاقية تعزيز وتحسين التعاون الدولي للتصدي للتحديات التي تشكلها للدول هذه الجرائم وصلاتها. وإنشاء آلية استعراض للاتفاقية وبروتوكولاتها أداة أخرى ستعزز التعاون والحوار في التصدي لهذه الجريمة. ويؤيد بلدي إنشاء آلية تتسم بالحياد والفعالية والشفافية والمرونة ويمكن الاعتماد عليها ولا تنص على فرض جزاءات من أي نوع. وتشارك كولومبيا على

أساس طوعي في برنامج الاستعراض التجريبي. ونأمل أن تسهم التوصيات التي ستنتج عن تلك التجربة في تجاوز الصعوبات وتعزيز الإنجازات ووضع استراتيجيات لمواجهة التحديات معا.

ومن غير الممكن مكافحة الجريمة المنظمة بجهود معزولة. ونحن بحاجة إلى تحالفات استراتيجية تمكننا من التقدم بصورة مشتركة نحو هدفنا المتمثل في جعل المجتمع أكثر أمانا. وتعتقد كولومبيا اعتقادا راسخا بأن الاتفاقية وبروتوكولاتها توفر إطارا عريضا وملائما لمنع جميع أشكال الجريمة المنظمة والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها. ومن ثم، فإن من الضروري توسيع نطاق الجهود في سبيل التنفيذ الكامل للاتفاقية والتصديق عليها عالميا.

ويجب علينا دعم عمل مؤتمر الدول الأطراف باعتباره آلية متابعة وتكريس موارد كافية لتقديم المساعدة التقنية للدول الأطراف التي تطلب هذه المساعدة. وفي سياق توفير هذه المساعدة، فإن جهود المنظمة ومواردها ينبغي أن تدعم الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية وأن تساعد الدول غير الأطراف في تكييف أطرها القانونية وطاقاتها المؤسسية لكي يتسنى لها الانضمام إلى الاتفاقية. ويجب أن يكون هدفنا المشترك هو تحقيق التصديق العالمي على الاتفاقية باعتبارها إطارا أساسيا للتعاون الدولي الفعال المبني على الثقة والمعاملة بالمثل والتآزر الفعال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.